كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة
قسم اللغة العربية

النيابة في الأبواب النحوية

دراسة تحليلية

إعـــداد
الدكتور / الشحات أحمد بدوي السماحي
مدرس اللغويات بالكلية

المقـــــدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعـــــد

فالكلمة العربية تنقسم إلى اسم وفعل وحرف ، والنحويون مجمعون على هذا وقد خالف في ذلك أبو جعفر بن صابر حيث زاد اسم الفعل مطلقاً وسماه خالفة . والحق أنه من أفراد الاسم .

ولكل قسم من هذه الأقسام أصول وخصائص تميزه عن غيره سواء أكانت هذه الخصائص والأصول شكلية أم وظيفية أم معنوية ، إلا أن بيان هذه الخصائص والأصول لم يكن محكماً مانعاً مما جعل بعض هذه الأقسام ينوب عن بعض في المعنى أو العمل ، كما ينوب بعض أفراد كل قسم عن بعض ، فتنوب الأسماء عن الأفعال ، والأفعال عن الأسماء ، وتنوب الحروف عن الأفعال ، وما إلى ذلك مما بينته الدراسة .

وقد جاء هذا البحث في مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة .

المقدمة : وفيها بيان أهمية الموضوع .

التمهيد : وقد ذكرت فيه تعريف النيابة وبيان الفرق بينها وبين ما يتشابه معها ويمكن أن يختلط بها كالحمل والتضمين والتعويض .

الفصل الأول : النيابة عن الحركة وفيه أربعة مباحث .

المبحث الأول : ما ينوب عن السكون .

المبحث الثاني : ما ينوب عن الفتحة .

المبحث الثالث : ما ينوب عن الكسرة .

المبحث الرابع : ما ينوب عن الضمة .

الفصل الثاني : ما ينوب عن الحرف وفيه ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : ما ينوب عن أحرف العلة .

المبحث الثاني : نيابة حروف الجر بعضها عن بعض .

المبحث الثالث : نيابة إذا الفجائية عن الفاء في ربط الجزاء بالشرط .

الفصل الثالث : النيابة عن الاسم ، وفيه أربعة مباحث .

المبحث الأول : النائب عن الفاعل .

المبحث الثاني : ما ينوب عن المفعول المطلق .

المبحث الثالث : ما ينوب عن الظرف .

المبحث الرابع : ما ينوب عن الضمير .

الفصل الرابع : ما ينوب عن الفعل ، وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : المصدر .

المبحث الثاني : اسم المصدر .

المبحث الثالث : اسم الفاعل .

المبحث الرابع : اسم المفعول .

المبحث الخامس : أسماء الأفعال .

المبحث السادس : أحرف النداء .

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث .

التمهيد

تعريف النيابة

النيابة في اللغة : مصدر الفعل ناب ، يقال ناب عني فلان ، ينوب نوباً ومناباً ، أي قام مقامي ، وناب عني في هذا الأمر نيابة ، إذا قام مقامك" [١]

وأما النيابة في الاصطلاح : فلم أقف على تعريف معين لها في اصطلاح النحاة ، ولكن من خلال دراسة مسائل النيابة في الأبواب النحوية يمكن تحديد المعنى الاصطلاحي للنيابة بأنه « إقامة شيء مقام شيء آخر وإعطاؤه حكمه » .

وعبرت بشيء دون " لفظ " أو " كلمة " حتى يشمل التعريف حذف النون من الأفعال الخمسة وحذف حرف العلة من الفعل المعتل في حالة الجزم ، فإن الحذف من النيابة وليس بلفظ أو كلمة .

ولقوة المشابهة بين النيابة وكل من الحمل والتضمين والتعويض ، اقتضت الدراسة تعريف كل مصطلح من هذه المصطلحات وبيان ما يميز النيابة عنها .

تعريف الحمل : الحمل هو حمل كلمة على أخرى وإعطاؤها حكمها لوجود علاقة ما بينهما ، والمقصود بالعلاقة هنا : علاقة المشابهة أو المخالفة ، والمشابهة تكون لفظية ومعنوية وذلك مثل حمل (رأي) الحلمية على (رأي) العلمية في التعدي إلى مفعولين ، أو لفظية فقط وذلك مثل ما يحمل على المثنى والجمع في إعرابه ، أو معنوية فقط وذلك مثل

---

(١) لسان العرب ٦ / ٤٥٦٩ (نوب) .

حمل الفعل (تقول) على الفعل (ظن) في نصب مفعولين

أما المخالفة فهي ما تعرف بحمل النقيض على النقيض وذلك مثل حمل " لا " النافية للجنس على " أنَّ " في العمل [١] .

فالحمل يوجد في قسمين من أقسام الكلمة وهما الفعل والحرف ، أما النيابة فتكون في أقسام الكلمة الثلاثة .

تعريف التضمين : التضمين في اللغة : مصدر ضمن الشيء ، أي التزمه وغرمه . جاء في لسان العرب ما نصه " وضمنته الشيء تضميناً فتضمنه عني : مثل غرمته .... وضمَّنَ الشيء الشيء : أودعه إياه ، كما تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ ، والميتَ القبرَ ..... " [٢] .

وفي الاصطلاح : إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه .

ويكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فأما في الأسماء فهو أن تضمن اسما معنى اسم لإفادة معنى الاسمين معا ، كقوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [٣] ضمن حقيق معنى حريص ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه .

وأما التضمين في الأفعال فهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدي واللزوم ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ [٤] حيث ضمن الفعل

---

(١) ينظر : الحمل في الأبواب النحوية للدكتور / عوض إسماعيل عبد الله ص ٧ بتصرف يسير .

(٢) لسان العرب ٤ / ٢٦١٠ (ضمن) .

(٣) الأعراف آية ١٠٥ .

(٤) البقرة آية ٢٣٥ .

" تعزموا " معنى الفعل " تنووا " فعدى بنفسه وهو يتعدى بـــ " على " في الأصل ، وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (١) . حيث ضمن الفعل " يعلم " معنى الفعل " يميز " وقوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (٢) فيشرب إنما يتعدى بـــ " من " فتعديته بالباء إما على تضمينه معنى " يروي " و" يتلذذ " أو تضمين الباء معنى " من " (٣) .

وفائدته كما قال ابن هشام أن تؤدّي كلمة مُؤَدَّى كلمتين ، فالكلمة في التضمين تستعمل في حقيقتها ومجازها ، ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾ (٤) ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبب فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز (٥) .

والتضمين وإن كان يدخل أقسام الكلمة الثلاثة إلا أن كل قسم لا يتضمن معنى قسم آخر ، فالاسم مثلا لا يتضمن معنى الفعل ولا الحرف وكذلك الفعل لا يتضمن معنى الاسم ، أما النيابة فيجوز أن ينوب الاسم عن

---

(١) البقرة آية ٢٢٠ .

(٢) الإنسان آية ٦ .

(٣) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٣ / ١٢٦ ، وموسوعة النحو والصرف للدكتور / إميل يعقوب ص ٢٥٥ ، والمعجم المفصل في النحو العربي د / عزيزة فوال ١ / ٣٥٣ .

(٤) البقرة آية ٢٢٦ .

(٥) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣ / ٥٣٠ .

الفعل ، والفعل عن الاسم ، والحرف عن الفعل فهي أعم أيضاً منه .

تعريف التعويض :

التعويض في اللغة مصدر عوض منه أعطاه بدلا منه [١] .

وفي الاصطلاح : هو الاستغناء عن حرف في كلمة بحرف آخر دون اشتراط أن يحل العوض مكان الحرف المعوض منه ، إذ قد يكون في موضعه نحو زيادة الياء قبل الآخر في تصغير فرزدق عوضا عن الدال ، فتقول : فريزيق ، كما يكون في غير موضعه ، نحو زيادة الياء قبل الآخر في تصغير سفرجل عوضا من اللام فتقول سفيريج . وليس للتعويض قواعد مضبوطة تدل عليه ، فالمعول عليه هو المراجع اللغوية المشتملة على الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب [٢] .

وينقسم التعويض إلى ثلاثة أقسام هي :

١ – تعويض حرف عن حرف نحو : تعويض التاء عن الواو في مثل عدة .

٢ – تعويض حرف عن أكثر من حرف وذلك كتعويض الياء في التصغير والجمع الأقصى مثل : مُخَيْرِيج ومخاريج في تصغير وتكسير مستخرج .

٣ – تعويض حرف عن حركة وذلك في كلمتين اثنتين هما : أسْطَاعَ وأهراق بقطع الهمزة وفتحها . فالسين عوض عن حركة العين التي فقدتها بنقلها إلى التاء لأنها بمعنى أطاع والأصل : أَطْوَعَ وَأَقوم نقلت

---

(١) لسان العرب ٤ / ٣١٧٠ (عوض) ، والمعجم المفصل في النحو العربي ١ / ٣٦٤

(٢) موسوعة النحو والصرف ص ٢٦٤ .

حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً وعوض عن حركة العين السين فقيل : أسْطَاعَ ، ومثلها أهراق في كون الهاء عوضا عن حركة العين [١]

فالتعويض مختص بالحرف ولا يدخل الأسماء ولا الأفعال ، فالاسم لا يكون عوضا عن اسم ، والفعل لا يكون عوضا عن فعل .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٦٣ .

الفصـــــــل الأول
النيابة عن الحركة

المبحـــث الأول : ما ينوب عن السكون

السكون في اللغة : ضد الحركة ، يقال : سكن الشيء يَسكُن سكونا إذا ذهبت حركته ، وأسكنه هو ، وسكَّنه غيره تسكينا ، وكل ما هَدَأ فقد سكن ، كالريح والحر والبرد [١] .

وفي الاصطلاح : هو لقب من ألقاب البناء ، وهو قسيم للضم والفتح والكسر ، وقد يسمى الوقف [٢] .

والسكون علامة الجزم الأصلية ، والجزم لا يدخل إلا الفعل المضارع ، وكان السكون أصلا في الفعل المجزوم لأن بنية الفعل لا تنقص به بخلاف حذف آخره ، ولذلك قد يستغنى عن حذف آخره بتقدير ظاهر الحركة قبل الجزم [٣] .

وينوب عن السكون في الفعل المجزوم الحذف ، والحذف يقع في موضعين : - الفعل المعتل الآخر - الأمثلة الخمسة .

---

(١) لسان العرب ٣ / ٢٠٥٢ (سكن) .

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٠٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ١ / ٢٤٦ . وهذا رأي من ثلاثة آراء في ثبوت حرف العلة مع الجازم في مثل قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

الثاني : أن حرف العلة قد حذف للجازم ، ثم أشبعت الحركة فنشأ الحرف الموجود

الثالث : أن ثبوت حرف العلة مع وجود الجازم ضرورة . وينظر شرح الرضي للكافية ١ / ٢١ ، ٢٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١ / ١٥٤ .

أولاً : الفعل المعتل الآخر :

أجمع النحاة على أن الحروف الثلاثة (الألف والواو والياء) التي في آخر الفعل المعتل تحذف عند الجازم نحو : من يهد الله يخشه ويرجه . واختلفوا في علة حذفها .

فالمحققون على أنها حذفت عند الجازم لا بالجازم ، والذي حذفه الجازم إنما هي الحركات المقدرة فوق حروف العلة ، ثم كان حذف هذه الحروف لئلا يلتبس الرفع بالجزم ، وهو ظاهر كلام سيبويه – رحمه الله تعالى – وعلل بأن هذه الحروف ليست علامة للرفع ، والجازم إنما يحذف ما كان علامة للرفع ، والفعل المعتل الآخر يرفع بضمة مقدرة ، والجازم حذفَ هذه الضمة [١] .

قال سيبويه : " واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك لم يرم ولم يغز ولم يخش . وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى " [٢] .

وعلى هذا المذهب يكون الفعل المعتل الآخر ليس من باب النيابة في شيء لأنه مجزوم بعلامة الجزم الأصلية وهي حذف الحركة المقدرة على الآخر

ومذهب ابن السراج [٣] وأبي الحسن الوراق [٤] وعبد القاهر

---

(١) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ١ / ٢٩١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣ .

(٣) الأصول ٢ / ١٧٠ .

(٤) علل النحو ص ٢٢٧ .

الجرجاني [١] والرضى [٢] وأكثر النحاة أن حذف هذه الحروف هو علامة للجزم نيابة عن السكون ، وإنما جاز حذف الآخر في الجزم وهو ليس علامة للرفع ، لأن أصل الجزم القطع ، ولابد للمجزوم من أن يحذف من آخره علامة الرفع ، وإذا كان الفعل معتلا سكن آخره علامة للرفع ، لأن الرفع في المعتل محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم ، ولابد أن يكون للجزم علامة وتأثير ، فلما لم يصادف في آخر الفعل إلا حرف العلة المشابه للحركة حذفه ليكون بينه وبين المرفوع فصل ، وجاز حذف الحرف لضعفه إذ كان ساكنا فجرى مجرى الحركة في جواز الحذف " [٣] وهذا الخلاف مبني على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا ؟

فمذهب سيبويه : أن فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الألف في النصب ، فهو إذا جزم يقول : الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده ، لئلا يلتبس الرفع بالجزم .

فإن قيل : الفرق يحصل بينهما بالعامل كما يحصل الفرق في المقصور من الأسماء . أجيب بأنه يلتبس في مثل قولنا زُرْني أُعْطِكَ ، فإنه لو لم يحذف عند الجازم ، لما عرف هل " أعطيك " جواب الأمر أو مستأنف ، ولا يفيد الفرق إلا حذف الياء . فأفاد حذفُ حرف العلة الفرق بين الجزم والرفع ، والمعنى المطلوب بكل واحد منهما وطرود الباب في

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١٨١ .

(٢) شرح الكافية ٤ / ٢١ .

(٣) ينظر علل النحو ص ٢٢٧ ، وشرح الكافية للرضى ٤ / ٢١ .

الحذف حيث لا لبس [١] .

وعند ابن السراج أنه لا حركة مقدرة في الرفع قال : " ولما كان الإعراب في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نُقدره إذا لم يوجد في اللفظ ، ولا كذلك الإعراب في الفعل ، فإنه لم يدخل في الفعل إلا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ ، فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف " [٢] .

واستدل ناظر الجيش على صحة مذهب سيبويه بأن الفعل يعرب على ما قد عرف ، والمعرب من الأسماء متى لم يظهر فيه علائم الإعراب إما للتعذر كعصا أو للاستثقال كالقاضي رفعاً وجراً قدرت فكذلك أيضاً في الأفعال [٣] .

ومما ينبغي التنبيه عليه أن حرف العلة لا يحذف للجازم إلا إذا كان متأصلا ، فإن كان مبدلا من همزة نحو : يَقَرَا ويُقْري ويَوْضُو ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياس لسكون الهمزة ، ويمتنع الحذف ، لأن العامل قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال . وإن كان الإبدال قبل دخول الجازم كان شاذا . ويجوز في حرف العلة حينئذ وجهان :

الأول : وهو الأكثر عدم الحذف إجراء له مجرى الصحيح بناء على عدم الاعتداد بالعارض .

الثاني : حذفه إلحاق بالمعتل المحض ، وعلى الحذف ورد قول

---

(١) ينظر التسهيل لناظر الجيش ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٢) الأصول ٢ / ١٧٠ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٩٢ .

الشاعر [١]

جَرِيٌ متى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بظلمه .:. سريعاً وإلا يُبْدَ بالظُلمِ يَظْلِمِ [٢]

الثاني : الأمثلة الخمسة :

والمراد بها كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة ، والأمثلة الخمسة هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، وهذه الأمثلة تجزم بحذف النون نيابة عن السكون كقوله تعالى ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [٣] هذا عند الجمهور ، ومذهب الأخفش والسهيلي أن الأمثلة الخمسة معربة بحركات مقدرة على لام الفعل منع من ظهورها حركة المناسبة ، وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر .

قال السهيلي عن الأفعال الخمسة : فإن قيل : فأين الإعراب فيها في حال النصب والجزم ؟ قلنا : مقدر ، كما هو في كل اسم وفعل آخره حرف مد ولين ، سواء كان حرف المد زائدا أو أصليا ، ضميرا أو غير ضمير ، فالأصلي نحو : يرمي والقاضي ، ونحو : عصا ورحا والزائد نحو : سكري والضمير نحو : غلامي وصاحبي ، إلا أنه مع هذه الياء مُقَدَّر قبلها أعني الإعراب وهو في " يرمي " و" يخشى " و" سكري " ونحو ذلك مُقَدَّر في نفس الحرف لا قبله ، لأنه لا يتقدر إعراب اسم في غيره .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٤ والتذييل والتكميل ١ / ٢٠٥ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١ / ٢٩٢ .
الشاهد قوله : " وإلا يُبد " حيث حذفت الألف المبدلة من الهمزة عند دخول الجازم وذلك لأن الإبدال وقع قبل الجزم .

(٢) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ١ / ٢٩٢ ، وحاشية الصبان ١ / ١٥١ .

(٣) البقرة آية ٢٤ .

وإذا ثبت ذلك فقولك " لن يفعلوا " و" لن تفعلي " إعرابه مقدر قبل الضمير في لام الفعل ، كما هو كذلك في غلامي ، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب ، لأنه مستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وإعرابه اسم فاعل أو غير فاعل ، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء في أصل الكلام ومعقولة ، والله أعلم [١] .

وضعَّف ابن مالك هذا القول ، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون وافية بذلك ، فادعاءُ الإعراب لغيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة إليه [٢] .

ونقل أبو حيان عن أبي علي الفارسي أنها معربة ولا إعراب فيها ، وعلل ذلك بأن حرف الإعراب ليس النون لسقوطها للعامل وهو حرف صحيح ، ولا الضمير لأنه الفاعل ولأنه ليس في آخر الكلمة ، ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ، فلم يبق إلا أن تكون معربة ولا إعراب فيها [٣] .

وهذا القول مردود لأنه يلزم ألا يكون للإعراب علامة تدل عليه

والسكون أصلٌ لكل مبني لأن البناء إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب [٤] .

وينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين :

---

(١) نتائج الفكر ص ١١٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٥ .

(٣) التذييل والتكميل ١ / ١٩١ .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١٢٥ .

الأول : فعل الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز ، وارمِ ، واخشَ . فالفعل هنا مبني على حذف حرف العلة .

الثاني : فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة مثل قوله تعالى ﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ (١) ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ (٢) ، ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي ﴾ (٣) . فهذه الأفعال مبنية على حذف النون .

ويمكن أن يقال إن الفعل هنا مبني على السكون منعاً من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لكل من الألف والواو والياء .

---

(١) طه آية ٤٣ .

(٢) الحج آية ٧٧ .

(٣) آل عمران آية ٤٣ .

المبحث الثاني

ما ينوب عن الفتحة

الفتح نقيض الغلق [١] ، وهو حالة من حالات فتح الفم عند تحريك الحرف ، وتسمى الحركة الناشئة عن فتح الفم فتحة تكون علامة إعراب ، أو بناء أو مظهر تحريك هيكلي لحروف الكلمة الواحدة ، فالفتحة إذن هي الحركة التي تنشأ من فتح الفم بالحرف ، وقد تطورت في فترات وضعها من نقطة فوق الحرف كما اصطلح عليها أبو الأسود الدؤلي إلى ألف مسطوحة فوق الحرف أيضا كما وضعها الخليل بن أحمد ، وهو الشكل الذي مازلنا نستعمله في وقتنا الحاضر ، وكما تكون الفتحة علامة ضبط هيكلي لمبادئ الكلمات وحواشيها فإنها أيضا علامة ضبط إعرابي لأواخر الكلمات في حالات نصبها بالعوامل المختلفة ، وهي أيضا حركة بناء في الأسماء المبنية في مثل الآن وأين [٢] .

فالفتحة هي علامة النصب الأصلية وينوب عنها أربعة أشياء هي :

١ – الكسرة . ٢ – الألف . ٣ – الياء . ٤ – حذف النون .

أولاً : الكسرة : وتنوب عن الفتحة في نصب الاسم المجموع بألف وتاء مزيدتين [٣] وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن

---

(١) لسان العرب ٥ / ٣٣٣٧ (فتح) .

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٦٩ .

(٣) هو جمع المؤنث السالم ، وتسميته بـ " الجمع بألف وتاء مزيدتين " كما نجد عند كثير من النحاة الأقدمين هي الأصح وذلك لأن مفرده قد يكون مذكرا نحو : حمام جمعه حمامات ومعاوية جمعه معاويات ، أو قد لا يسلم مفره عند جمعه نحو سعدي جمعه سعْديات وصحراء وصحراوات . ينظر شرح شذور الذهب ص ٥٦ الهامش

أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره ، ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل .

فإن قلتَ : قد تَحَمَّلْتَ مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا . قلتُ : تحملتها ثَمَّ لغرض فُقِدَ هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض [١] .

قال الشيخ عبد القاهر : " فقد كان يمكن أن لا يتبعَ النصبُ الجرَّ فيقال : مررت بمسلماتٍ ورأيت مسلماتاً ، إلا أن ذلك لما وجب في جمع المذكر إذ كنت لا تجد حرفاً آخر غير الياء فتجعله علما للنصب من حيث كان الرفع قد فاز بالألف في التثنية والواو في الجمع ، أحبوا إجراء الفرع الذي هو التأنيث مجرى الأصل الذي هو التذكير " [٢] .

وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا أي سواء كان تاما نحو : استأصل الله عِرْقَاتَهم أم ناقصا نحو سمعت لغاتَهم . وهشام بن معاوية فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب " سمعت لغاتهم " ومحل هذا القول أي قول هشام ما لم يرد إليه المحذوف فإن رد إليه نصب بالكسرة كـ " سنوات وعضوات " [٣] .

وزعم الأخفش أن هذا الجمع مبني في حالة النصب بالكسرة ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه [٤] .

---

(١) حاشية الصبان ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) المقتصد ١ / ٢٠٤ .

(٣) همع الهوامع ١ / ٧٧ .

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

ثانياً : الألف : وتنوب عن الفتحة في الأسماء الستة ، فإن الأسماء الستة تنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، وإعراب الأسماء الستة بالحروف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي (١) ، وقطرب (٢) ، والزيادي (٣) من البصريين وهشام من الكوفيين (٤) وهذا المذهب قال عنه ابن مالك : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف (٥) .

ثالثاً : الياء : وتنوب عن الفتحة في نصب المثنى (٦) وجمع المذكر السالم ، فالمثنى ينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها كـ " مُسْلِمَيْنِ " والمجموع على حدة ينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها كـ " مُسْلِمِينَ " . وهذا مذهب الكوفيين وقطرب واختاره ابن مالك (٧) .

رابعاً : حذف النون : وينوب عن الفتحة في الأمثلة الخمسة في حالة النصب حملا للنصب على الجزم إذ هو الأصل لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل في الجزم ووجه المناسبة كون كلٍ عدم شيء

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٥ .

(٢) نُسِبَ هذا القول له في التبيين ص ١٩٤ ، والتذييل والتكميل ١ / ١٧٦ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٥ .

(٣) التبيين ص ١٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ .

(٤) التذييل والتكميل ١ / ١٧٦ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٥ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٥٠ .

(٦) المثنى لغة : المعطوف كثيراً . واصطلاحاً : اسم ناب عن اثنين أو اثنتين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف . ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ١١٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٥١ والمذاهب في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في الإنصاف والتبيين ص ٢٠٣ ، وشرح الرضي ١/٦٨-٧٣ ، وهمع الهوامع ١/١٥٧ .

فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف [١] .

وينوب عن الفتحة في البناء شيئان :

أولهما : الكسر وذلك في الجمع المزيد بألف وتاء ، إذا وقع اسما لـــ " لا " النافية للجنس نحو : لا طالباتِ في الفصل . وذهب قوم من المتقدمين وابن خروف من المتأخرين إلى كسر التاء والتنوين نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكين [٢] .

وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين ، لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتمكين مشبه لتنوين التمكن [٣] .

وذهب قوم منهم المازني [٤] والفارسي [٥] والرماني [٦] إلى بنائه على الفتح ، لأنها الحركة التي يستحقها المركب ، فالمركب لثقله يستحق التخفيف بالفتح .

قال ابن جني : ولم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئاً قاسه أبو عثمان ، فقال : أقول : لا مسلماتَ لك – بفتح التاء – قال : لأن الفتحة الآن ليست لـــ (مسلمات) وحدها وإنما هي لها ولـــ (لا) قبلها . وإنما يمتنع من فتح هذه التاء مادامت الحركة في آخرها لها وحدها فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها [٧] .

---

(١) حاشية الصبان ١ / ١٤٦ .
(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٩٧ .
(٣) المرجع السابق الجزء والصفحة .
(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٩٧ ، والتصريح ١ / ٢٣٩ .
(٥) المسائل الحلبيات ص ٣١٠ – ٣١٢ .
(٦) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٩٧ .
(٧) الخصائص ٣ / ٣٠٥ .

وذهب ابن عصفور إلى أن الفتح في مثل هذا لازم ، قال : فإن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء بني معها على الفتح [١]

وقد روى بالوجهين الفتح والكسر قول الشاعر [٢] :

إنَّ الشبابَ الذي مجدٌ عواقبه .:. فيــه نَلَذُّ ولا لــذاتِ للشيبِ

وقوله [٣] :

لا سابغاتٍ ولا جأواء باسلة .:. تقي المنون لدى استيفاء آجال

وثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما .

ثانيهما : الياء : وتنوب عن الفتحة في المثنى وجمع المذكر السالم إذا وقع كل منهما اسما لـــ " لا " النافية للجنس ومن ذلك قول الشاعر [٤] :

تعز فلا إلفين بالعيش متعا .:. ولكن لورّاد المنون تتابع

---

(١) المقرب ومعه مَثَل المقرب ص ٢٥٩ .

(٢) البيت من البسيط وهو لسلامة بن جندب في خزانة الأدب ٤ / ٢٧ ، والدرر ٢ / ٢٢٤ ، والتصريح ١ / ٢٣٨ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٣٢٦ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣ / ١٤٠٦ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٩٧ .
الشاهد قوله : " ولا لذات " حيث جاء اسم " لا " وهو قوله " لذات " جمع مؤنث سالما ، وردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ويروى ببنائه على الفتحة

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ١٥٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٧١ ، والتذييل والتكميل ٢ / ٨٥٤ ، وشرح ناظر الجيش ٣ / ١٤٠٦ .
اللغة : جأواء : يقال : كتيبة جأواء إذا كان يعلوها السواد لكثرة الدروع .
الشاهد : قوله (لا سابغاتٍ) حيث روى بالفتح والكسر .

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الشذور ص ٣٩٥ ، والتصريح ١ / ٢٣٩ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٣٣ ، وناظر الجيش ٣ / ١٤٠٥ .
الشاهد قوله : " فلا ألفين " حيث بني اسم " لا " على ما كان ينصب به وهو الياء لأنه مثنى

وقول الآخر [١] :

يحشر الناس لا بنين ولا آ .:. باءَ إلا وقد عنتهم شؤون

وذهب المبرد إلى أن المثنى أو جمع المذكر السالم إذا وقع اسما لـــ " لا " النافية للجنس يكون معربا وليس مبنيا لبعده بالتثنية أو الجمع عن مشابهة الحرف .

قال المبرد : " لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا ، لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد " [٢] .

وعلق ابن يعيش على رأي المبرد هذا بقوله : " وهذا إشارة إلى عدم النظير ، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا " [٣] .

ولو صح رأي المبرد هذا للزم الإعراب في " يا زيدان " و" يا زيدون " لبعد شبههما بالتثنية والجمع من كاف الخطاب في " أدعوك " التي حلا محلها ، والإجماع على عدم إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في

---

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢ / ٨٤٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٧١ ، وشرح الشذور ص ٩٦ ، والتصريح ٢٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٣٤/٢ ، وشرح ناظر الجيش ٣ / ١٤٠٦ .
الشاهد قوله : " لا بنين " حيث بني اسم " لا " النافية للجنس على ما كان ينصب به وهو الياء .

(٢) المقتضب ٤ / ٣٦٦ .

(٣) شرح المفصل ٢ / ١٠٦ .

باب النداء [١] .

وتظهر ثمرة الخلاف بين الفريقين في نحو : لا بنين كراما لكم . فعند المبرد لا يجوز بناء الصفة على الفتح ، وعند الجمهور يجوز [٢] .

---

(١) ينظر حاشية الصبان ٢ / ١٢ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢ / ٧٦ .

(٢) حاشية الصبان ٢ / ١٢ .

المبحث الثالث

ما ينوب عن الكسرة

الكسرة هي علامة الجر الأصلية ، وينوب عنها شيئان : الفتحة والياء

أولاً : الفتحة وتنوب عن الكسرة في الأسماء الممنوعة من الصرف ، فإنها تجر بالفتحة ما لم تضف أو تقترن بأل ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ (١) ، ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاء مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ ﴾ (٢) ، ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ (٣) .

واختلف في علة منع الاسم الممنوع من الصرف من الكسرة .

فقيل لشبهه بالفعل كما منع التنوين . وقيل لئلا يتوهم أنه مضاف لى ياء المتكلم وأنها حذفت واجتزئ بالكسرة .

وقيل : لئلا يتوهم أنه مبني لأن الكسرة لا تكون إعرابا إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة فلما منع الكسر حُمِلَ جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بها لاشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع فإنه عمدة كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره لذلك (٤) .

وذهب الأخفش والزجاج إلى أن غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لأن مشابهته للمبني أي الفعل (٥) ضعيفة ،

---

(١) النساء آية ٨٦ .

(٢) سبأ آية ١٣ .

(٣) النساء آية ١٦٣ .

(٤) ينظر همع الهوامع ١ / ٨٦ .

(٥) فإن أصل الفعل البناء وأصل الاسم الإعراب .

فحذفت علامة الإعراب مطلقا أي التنوين وبني في حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر [١] وهو مذهب مرغوب عنه ، والجمهور على خلافه .

فإن أضيف الاسم الممنوع من الصرف أو اقترن بأل ضعف شبهه بالفعل لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي " أل " أو الإضافة لاختصاصهما بالاسم ، فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو قوله تعالى ﴿ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [٢] وقوله [٣] ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [٤] .

ثانياً : الياء : وتنوب عن الكسرة في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر عند من يعربها بالحروف .

---

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٨٨ ، ٨٩ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١ / ٢٥١ .

(٢) البقرة آية ١٨٧ .

(٣) التين آية ٤ .

(٤) حاشية الصبان ١ / ١٤٢ .

المبحث الرابع
ما ينوب عن الضمة

الضمة هي إحدى الحركات الثلاث الأصلية التي تكون علامة إعراب أو بناء في الأسماء والأفعال ، وهي مأخوذة من الضم وهو ضم الشفتين عند النطق بالحركة ، وقد تكون علامة إعراب كما في ضم " زيد " من قولنا : جاء زيدُ أو علامة بناء كما في " حيثُ " و" قبلُ " و" بعد " في بعض حالاتهما [١] .

وينوب عن الضمة في الإعراب ثلاثة أحرف هي :

١ الألف : وذلك في المثنى عند من يعربه بالحروف ، فالمثنى عنده يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، مثل نجح الطالبان .

٢ – الواو : وذلك في جمع المذكر السالم والأسماء الستة عند من يعربهما بالحروف فهما عنده يرفعان بالواو نيابة عن الضمة ، مثل ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٢] وقام أبوك .

٣ – النون : وتنوب عن الضمة في الفعل المضارع إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة . مكسورة بعد الألف غالبا مفتوحة بعد أختيها ، مثل قوله تعالى ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ [٣] ﴿ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ [٤] وأنتِ تكتبينَ الدرسَ .

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٣٥ .

(٢) الآية الأولى من سورة المؤمنون .

(٣) الرحمن آية ٥٠ .

(٤) البقرة آية ٨٤ .

وقد أوضح ابن مالك العلة في نيابة النون عن الضمة وعدم الاستغناء عنها أي النون بالإعراب التقديري قائلاً : " فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها وبعد الواو بحاليها [١] نائبة عن الضمة الإعرابية وكذا المتصلة بياء المخاطبة نحو : أنت تفعلين ، وقد كان ينبغي أن يستغني بتقدير الإعراب قبل الأحرف الثلاثة عن هذه النون كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم نحو : غلامي ، لكن سهل الاستغناء بالتقدير في نحو غلامي كونُ الاسم أصله الإعرابُ ، فلا يذهبُ الوهمُ إلى بنائه دون سبب قوي بخلاف الفعل فإن أصله البناء ، فلم يستغن فيه متصلا بهذه الأحرف بتقدير الإعراب ، لئلا يذهب الوهمُ إلى مراجعة الأصل كما روجع مع نون الإناث ، بل جيء بعد هذه الأحرف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة وبسقوطها مقام الفتحة والسكون حملا للنصب على الجزم لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، وقد حمل النصب على الجر في المثنى وجمعي التصحيح ، فحمل أيضا النصب على الجزم هنا " [٢] .

وينوب عن الضمة في البناء شيئان :

أحدهما : الألف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان .

ثانيهما : الواو في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً نحو : يا زيدون

والظاهر أن نحو : يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم ، لأن العلمية زالت ، إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل ، فتعريفهما بالقصد والإقبال [٣] .

---

(١) أي حال الخطاب وحال الغيبة مثل يفعلان وتفعلان .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٥٤ ، ٥٥ .

(٣) حاشية الصبان ٣ / ٢٠٤ .

الفصل الثاني

ما ينوب عن الحـــرف

المبحث الأول : ما ينوب عن أحرف العلة

حروف العلة هي الألف والواو والياء ، وسميت بهذه التسمية لأنها كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال ، فهي تُسكَّن وتحذف وتنقلب [١]

وتنوب الفتحة عن الألف بعد حذفها ومثال ذلك قول الشاعر [٢] :

مثل النقا لبَّدَه ضربُ الطِلَلِ

أراد ضرب الطِّلالِ فحذف ألف الجمع وأناب عنها الفتحة .

وقول الآخر [٣] :

أوالفاً مكة من وُرْقِ الحَمِى

يريد الحمام ، فحذف الألف فالتقت الميمان فصارت الحمم ثم أبدل من الميم الثانية ياء استثقالا للتضعيف ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، ثم كسر ما قبل الياء لئلا تقلب ألفا فصار " الحمى " [٤] .

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٥٧ .

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣ / ١٣٤ ، واللسان ٤ / ٢٦٩٦ (طلل) .

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ٤٥٣ ، والدرر ٣ / ٤٩ والكتاب ١ / ٢٦ ، ١١٠ والمقاصد النحوية ٣ / ٥٥٤ ، ٤ / ٢٨٥ وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٥١٩ ، والخصائص ٣ / ١٣٥ ، وسر صناعه الإعراب ٢ / ٧٢١ والتصريح ٢ / ١٨٩ وشرح المفصل ٦ / ٧٥ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٢٦ هامش ٣ .

وقوله [١] :

فلست بمدرك ما فات مني .:. بلَهْفَ ولا بليت ولا لو اني

يريد بلَهْفَى . ومن ذلك حذف الألف قبل النون من " الرحمن " ونيابة الفتحة عنها ، قال الزركشي : لأنا نعلم حقائق تفصيل رحمته في الوجود ، فلا يُفرَقُ في علمنا بين الوصف والصفة [٢] .

وتنوب الضمة عن الواو مثال ذلك قول الشاعر [٣] :

إن الفقير بيننا قاضٍ حكم .:. أن ترد الماء إذا غار النُجُمْ

يريد النجوم ، فحذف الواو ، وأناب عنها الضمة ، وقوله [٤] :

حتى إذا بلت حلا قيم الحُلُقْ

يريد الحلوق ، وقال الأخطل [٥] :

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٣/٢ ، ١٧٩ والإنصاف ١ / ٣٩٠ وأوضح المسالك ٤ / ٣٠ وخزانة الأدب ١ / ١٣١ والخصائص ٣ / ١٣٥ .
الشاهد قوله : " بلهف " و" بليت " فإن كلا من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ثم قلبت ياء المتكلم في كل منها ألفا بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم واكتفى بالفتحة التي قبلها . ينظر المعجم المفصل في شواهد النحو ٢ / ١٠٢٥ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ١ / ٣٩٠ .

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣ / ١٣٤ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٢ ولسان العرب ١٢ / ٥٦٩ نجم والمحتسب ١ / ١٩٩ ، ٢٩٩ .

(٤) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ٦١ والخصائص ٣ / ١٤ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٢ .

(٥) البيت من البسيط وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٨٧ والأشباه والنظائر ٢ / ٦١ والخصائص ١ / ٣٣١ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٢ . شبه سرعة أيدي هذه الإبل بيدي سوء مثاكيل . المسلبة : لابسة الثياب السود . ويقال : ضربته =

كلمـــع أيـــدي مثاكيـــل مسلبة .:. يند بن ضرس بنات الدهر والخطب

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ (١) حذف " الواو " فيه سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش ، وهو وعيد عظيم ذكر مبدؤه وحذف آخره ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ (٣) حذفت منه " الواو" علامة على سرعة الحق وقبول الباطل له بسرعة . وقوله ﴿ وَيَدْعُ الإِنسَانُ بِالشَّرِّ ﴾ (٤) حذف الواو يدل على أنه سهل عليه ويسارع فيه كما يعمل في الخير ، وإتيان الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير . وقوله : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ (٥) حذف الواو لسرعة الدعاء وسرعة الإجابة (٦) .

وتنوب الكسرة عن الياء ، ومثال ذلك قول الشاعر (٧) :

كفَّـــاك كـــفٌ لا تليـــق درهما .:. جودا وأخرى تعط بالسيف الدما

= الخطوب ضرساً : أعجمته على سبيل المثل . وضرس السبع فريسته : مضغها ولم يبلعها .

(١) العلق آية ١٨ .

(٢) القمر آية ٥٠ .

(٣) الشورى آية ٢٤ .

(٤) الإسراء آية ١١ .

(٥) القمر آية ٦ .

(٦) البرهان ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٧) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ / ٥٦ ، ٢ / ٦٠ والإنصاف ١ / ٣٨٧ وتذكرة النحاة ص ٣٢ والخصائص ٣ / ٩٠ ، ١٣٣ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥١٩ ، ٧٧٢ ولسان العرب ١٠ / ٣٣٤ (ليق) .

الشاهد قوله : " تعط " والقياس تعطي فحذف الياء للضرورة الشعرية .

يريد تعطي . وقوله [١] :

وأخو الغوانِ متى يشأ يَصرِ منَهُ

وقول الآخر [٢] :

دَوامي الأيد يَخْبِطْنَ السَّريحَا

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه (ويكُنَّ أعداءً بُعيْدَ وِدادِ) وهو للأعشى في ديوانه ص ١٧٩ والدرر ٦ / ٢٤٢ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٩ والكتاب ١ / ٢٨ وبلا نسبة في الإنصاف١ / ٣٨٧ وخزانة الأدب ١ / ٢٤٤ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥١٩ ، ٧٧٢ .

والشاهد قوله : " الغوان " حيث أراد " الغواني " فحذف الياء واكتفى عنها بالكسرة

(٢) عجز بيت من الوافر وصدره (فطرت في بمُنْصلي في يَعْملاتٍ) وهو لمضرس بن ربعي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٦٢ ، ولسان العرب ١٣ / ٨١ (ثمن) ، ١٥ / ٤٢٠ (يدي) ، وله أو ليزيد بن الطثرية في شرح شواهد المغني ص ٥٩٨ ولسان العرب ٥ / ٣٢٠ (جزز) والمقاصد النحوية ٤ / ٥٩١ وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٥٤٥ وخزانة الأدب ١ / ٢٤٢ والخصائص ٢ / ٢٦٩ وسر صناعة الإعراب ص ٥١٩ ، ٧٧٢ والكتاب ١ / ٢٧ ، ٤ / ١٩٠ .

الشاهد قوله : " دوامي الأيد " حيث حذف الياء من " الأيد " واجتزأ عنها بالكسرة .

المبحث الثاني

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض

اختلف العلماء في تعدد معاني حروف الجر ونيابة بعضها عن بعض ، فذهب بعضهم إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وربما عبَّر عن هذا بتعاقب الحروف أو دخول الحرف على الحرف .

ومنع بعضهم نيابة حروف الجر بعضها عن بعض وحملوا ذلك على تضمين الفعل في النص اللغوي معنى فعل يتعدى بذلك الحرف .

وفريق ثالث توسط بين المذهبين ، فهو لا ينكر التعاقب وإنما يشترط فيه تقارب المعنى بين الحرفين .

فممن ذهب إلى جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض الفراء [١] والأخفش [٢] وابن قتيبة [٣] والمرادي [٤] والرماني [٥] والهروي [٦] والمالقي [٧] وعبد القاهر الجرجاني [٨] والرضي [٩] وابن هشام [١٠] مستدلين على ذلك بأنه قد جاء في القرآن الكريم والشعر العربي شواهد

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٨ .

(٢) معاني الأخفش ١ / ٤٦ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٧ – ٥٧٨ ، وأدب الكتاب ص ٥٠٢ .

(٤) الجنى الداني ص ٤٠ ، ٣٨٦ .

(٥) معاني الحروف ص ٩٥ .

(٦) الأزهية ص ٢٦٧ – ٢٩٠ .

(٧) رصف المباني ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٨) شرح الكافية ٤ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٩) المقتصد ٢ / ٨٢٣ – ٨٢٨ .

(١٠) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ١ / ٣٠٢ .

كثيرة فيها حروف الجر نائبة بعضها عن بعض . منها قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) حيث نابت " إلى " عن " مع " .

قال الفراء : " المفسرون يقولون : من أنصاري مع الله ، وهو وجه حسن ، وإنما يجوز أن تجعل " إلى " موضع " مع " إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب : إن الذود إلى الذود إبل ، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلا ، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان " مع " " إلى " ألا ترى انك تقول : قدم فلان ومعه مال كبير ، ولا تقول في هذا الموضع : قدم فلان وإليه مال كبير .... ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٢) معناه : ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم " (٣) .

فالفراء يشترط لنيابة حروف الجر بعضها عن بعض أن يظل المعنى صحيحا مستقيما .

وقال المرادي : استخدام " إلى " أبلغ من " مع " في قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ لأنك لو قلت : من ينصرني مع فلان ، لم يدل على أن فلاناً ينصرك ، بخلاف " إلى " فإن نصرة ما دخلت عليه محققة مجزوم بها إذ المعنى على التضمين من يضيف نصرته إلى نصرة فلان (٤) .

ومنها نيابة " على " عن " من " في قوله تعالى : ﴿ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى

---

(١) الآية ٥٢ من سورة آل عمران ، ١٤ من سورة الصف .

(٢) النساء آية ٢ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٢١٨ .

(٤) الجنى الداني ص ٣٨٦ .

النَّاسِ ﴾ [١] قال الفراء : يريد اكتالوا من الناس ، وهما تعتقبان " على " و" من " في هذا الموضع لأنه حق عليه [٢] .

ومنها نيابة " إلى " عن " الباء " في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ [٣] قال الأخفش : فإنك تقول : خلوت إلى فلان في حاجة كما تقول : خلوت بفلان [٤] .

ومنها نيابة " الباء " عن " من " في قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [٥] أي منها .

وقول عنترة [٦] :

شَرِبتْ بماء الدُّحْرَضَيْن فأصبحتْ .:. زوراء تنفرُ عن حياض الدَّيْلَمِ

وقول أبي ذؤيب الهذلي [٧] :

شربن بماء البحر ثم ترفَّعَتْ .:. متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ

---

(١) المطففين آية ٢ .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٢٤٦ .

(٣) البقرة آية ١٤ .

(٤) معاني الأخفش ١ / ٤٦ .

(٥) الإنسان آية ٦ .

(٦) البيت من الكامل في ديوانه ص ١٢٤ ، والأزهية ص ٢٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ١١٥ والخصائص ١ / ١١٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٧٠ .

اللغة : الدُّحْرُضان : تثنية دُحْرُض بضم أوله وسكون ثانيه وبعدها راء مضمومة وهو ماء بالقرب منه ماء ، الزوراء : المائلة ، الديلم : الأعداء . ينظر ابن يعيش ٥ / ١١٥

(٧) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١ ، وخزانة الأدب ٧ / ٩٧ ، ٩٩ ، والخصائص ٢ / ٨٥ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٥ ، ٤٢٤ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٢١٨ ، ومغني اللبيب بحاشية الدسوقي ١ / ٢٨٢ .

ومنها نيابة " الباء " عن " في " كما في قوله تعالى [١] : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ وقوله [٢] : ﴿ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ ، وقوله [٣] ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ ﴾ [٤] .

ومنها نيابة " على " عن " عن " في قول الشاعر [٥] :

إذا رضيت علي بنو قُشَير .:. لعمر الله أعجبني رضاها

والأمثلة على ذلك كثيرة ، وقد عقد ابن قتيبة بابا سماه " باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض " وأورد شواهد قرآنية وشعرية على تعاقب معانيها [٦] .

ووصف ابن هشام هذا المذهب بأنه أقل تعسفا ، فلا استعارة ولا تضمين كما يقول المانعون ، فالحرف له معان عديدة موضوعة له فاستعماله في كل واحد منها يكون حقيقة [٧] .

وممن منع نيابة حروف الجر بعضها عن بعض سيبويه والمبرد

---

(١) آل عمران آية ١٢٣ .

(٢) يونس آية ٨٧ .

(٣) الصافات آية ١٣٧ .

(٤) الجنى الداني ص ٤٠ ، ورصف المباني ص ١٥٥ .

(٥) البيت من الوافر وهو للفحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، والأزهية ص ٢٧٧ وخزانة الأدب ١٠ / ١٣٢ ، ١٣٣ ، والتصريح ٢ / ١٤ ، ومغني اللبيب بحاشية الدسوقي ٣١٢/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٣ ، والجنى الداني ص ٤٧٧ ، والخصائص ٢ / ٣١١ ، ٣٨٩ .

(٦) تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٧ – ٥٨٧ ، وأدب الكتاب ص ٥٠٢ .

(٧) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ١ / ٣٠٢ .

والزمخشري وابن القيم والزركشي ، فذهبوا إلى أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم أنه من النيابة يؤول إن أمكن تأويله بأن يجعل من قبيل الاستعارة ، فإن لم يمكن جعل من باب التضمين إن أمكن وإلا حكم بشذوذه ومخالفته للقياس . كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ (١) إن " في " ليست بمعنى " على " ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء . وكما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ (٢) إن " أحسن " بمعنى " لطَف " (٣) .

وحمل سيبويه ما ورد من ذلك على أنه يكون كالمثل يُجَاءُ به يقارب الشيء وليس مثله قال : وأما " عن " فَلِمَا عَدَا الشيءَ ، وذلك قولك : أطعمه عن جوع ، جُعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه . وقال : قد سقاه عن الغيمة . والغيمة شهوة اللبن . قال أبو عمرو سمعت أبا زيد يقول : رميت عن القوس . وناس يقولون : رميت عليها . وأنشد (٤) .

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ .:. وهي ثلاث أذرع وإصبعُ

وكساه عن العُرْي ، جعلهما قد تراخيا عنه . ورميت عن القوس ، لأنه بها قذف سهمه عنها وعداها ..... وقد تقع (مِنْ) موقعها أيضا ،

---

(١) طه آية ٧١ .

(٢) يوسف آية ١٠٠ .

(٣) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي ١ / ٣٠١ .

(٤) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في الكتاب ٤ / ٢٢٦ ، والخصائص ٢ / ٣٠٧ ، والتصريح ٢ / ٢٨٦ ، وشرح ناظر الجيش ٦ / ٢٩٦٦ .

تقول : أطعمه من جوع ، وكساه من عُري [١] .

وقال المبرد بعد ما ذكر معاني بعض حروف الجر : وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الأصل ، نحو قولك : زيد ينظر في العلم ، فصيرت العلم بمنزلة المتضمَّن ، وإنما هذا كقولك : قد دخل عبد الله في العلم وخرج مما يملك [٢] .

فلم يتوسع سيبويه والمبرد بتعدد معاني حروف الجر ، بل إن في قول سيبويه " وقد تقع من موقعها " ما يشير إلى جواز وقوع حروف الجر بعضها موقع بعض وإن كان قليلاً .

وقال الزمخشري عند شرحه معنى قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ ﴾ [٣] : عدي الرفث بـــ " إلى " لتضمينه معنى الإفضاء ، فلما كان الرفث بمعنى الإفضاء عداه بـــ " إلى " [٤] .

وقال عند قوله تعالى : ﴿ اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ ﴾ [٥] : عدى " اكتالوا " بـــ " على " لتضمينه معنى التحامل عليهم ، ويجوز على تعلق " على " بـــ " يستوفون " ويقدم المفعول على الفعل لإفادة الخصوصية ، أي يستوفون على الناس خاصة ، فأما أنفسهم فيستوفون لها [٦] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(٢) المقتضب ٤ / ١٣٩ .
(٣) البقرة آية ١٨٧ .
(٤) الكشاف ١ / ٣٨٨ .
(٥) المطففين آية ٢ .
(٦) الكشاف ٤ / ٢٣٠ .

وأشار ابن القيم إلى أن كون الحرف بمعنى آخر ظاهرة النحاة ، أما فقهاء أهل العربية فأكد أنهم لا يرتضون طريقة النحاة ، فذكر أن النحاة يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره كإمامهم إمام الصناعة ، وذكر أن طريقة أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل ولا يقيمون الحرف مقام الحرف ، أي أنهم يرفضون التبادل أو النيابة ، ففي قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ذكر أنهم يضمنون " يشرب " معنى " يروي " فيعدونه بالباء التي تطلبها فيكون في ذلك دليل على الفعلين أحدهما بالتصريح به والثاني بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار ، ويرى ابن القيم أن هذا من بديع اللغة ومحاسنها [١] .

وبين الزركشي أن التضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء ، ويكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف ، ثم ذكر اختلاف النحاة والمحققين ، فنص على أن أهل اللغة وجماعة من النحويين يذهبون إلى التوسع في الحرف وأنه واقع موقع غيره من الحروف . وأما ما ذهب إليه المحققون فأشار إلى أنهم أرادوا التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى به لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك لأن التوسع في الأفعال أكثر ، وذكر أن الأكثر أن يراعى في التعدية ما ضمن منه وهو المحذوف لا المذكور كقوله تعالى : ﴿ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ أي الإفضاء ، وقوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ أي يروى بها . وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [٢] فجاء بـــ " عن " لأنه ضمن التوبة معنى العفو والصفح .

---

(١) ينظر بدائع الفوائد ٢ / ٢١ ، والحروف العاملة في القرآن الكريم ص ٢٠٨ .

(٢) الشورى آية ٢٥ .

وقوله : ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ وإنما يقال : خلوت به ، لكن ضمن " خلوا " معنى ذهبوا وانصرفوا وهو معادل لقوله " لقوا " وهذا أولى من قول من قال : إن " إلى " بمعنى " الباء " أو بمعنى " مع " (١) .

وممن قال بالتوسط ابن السراج وابن جني :

قال ابن السراج عن حروف الجر : " واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك الباء ، تقول : فلان بمكة وفي مكة وإنما جازا معا لأنك إذا قلت : فلان بموضع كذا وكذا ، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت في موضع كذا فقد خبرت بـــ " في " عن احتوائه إياه وإحاطته به ، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة وإذا تباين معناهما لم يجز ، ألا ترى أن رجلا لو قال : مررت في زيد أو كتبت إلى القلم . ألم يكن هذا يلتبس به فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز " (٢) .

وقال ابن جني عن استعمال الحروف بعضها مكان بعض : هذا باب يتلقاه الناس مغسولا (٣) ساذجا من الصنعة . ما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه . وذلك أنهم يقولون : إن " إلى " تكون بمعنى " مع " ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ ﴾ أي مع الله .... ويقولون إن " في" تكون بمعنى "على" ويحتجون بقوله عز اسمه ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٣٨ - ٣٤٢ .

(٢) الأصول في النحو ١ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ .

(٣) أي عاريا من الدقة ، كأنه غسل منها ، أو لتفاهته يستحق أن يغسل ويمحى . ينظر الخصائص ٢ / ٣٦ هامش (٣) .

فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ أي عليها .... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، لكنا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوِّغة له . فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفْلا هكذا لا مقيدا لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : معه ، وأن تقول : زيد في الفرس وأنت تريد عليه .... " (١) .

وسواء أكان الرأي القائل بالنيابة هو الصحيح أم الرأي الثاني القائل بالتضمين أم الرأي الثالث القائل بالتوسط فإن هذا الموضوع قد أكسب اللغة العربية مرونة وثروة بتعدد معاني اللفظ الواحد . والثالث هو الراجح لبعده عن الإفراط بالتوسع والتفريط بالمنع .

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٠٦ – ٣١٠ .

المبحث الثالث

نيابة إذ الفجائية عن الفاء في ربط الجزاء بالشرط

إذا كان جواب الشرط يصلح أن يقع شرطاً نحو قوله تعالى ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ (١) فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط ، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وإن لم يصلح له فلابد من ربط بينهما ، وأولى الأشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى ، لأن معناه : التعقيب بلا فصل ، والجزاء متعقب للشرط كذلك ، هذا إلى خفتها لفظاً (٢)

وتنوب " إذا " الفجائية عن الفاء في ربط الجزاء بالشرط ، لأنها مثلها في عدم الابتداء بها وفي إفادة معنى التعقيب (٣) مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٤) .

فـ " هم " مبتدأ و" يقنطون " خبره ، و" إذا " بمنزلة الفاء في تعليقه الجزاء بالشرط ، فإذا قلت : مررت به إذا هو عبد ، فكأنك قلت : مررت فبحضرتي هو عبد ، فـ " إذا " بمنزلة قولك : فبحضرتي ، لأنه ظرف مكان كحضرتي ومتضمن لمعنى التعقيب الذي هو الفاء ، وإذا كان كذلك كان قوله عز وجل : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ بمنزلة قولك : " وإن تصبهم سيئة فهم يقنطون " وجملة " إذا هم يقنطون " في موضع جزم لوقوعه موقع " يقنطوا " إذا قلت : وإن تصبهم سيئة يقنطوا (٥) .

---

(١) الأنفال آية ١٩ .

(٢) شرح الرضى للكافية ٤ / ١١٥ .

(٣) شرح الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٤ .

(٤) الروم آية ٣٦ .

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١١٠١ .

ولنيابة إذا عن الفاء يشترط في جملة الجزاء ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون جملة اسمية غير طلبية نحو : إن تقم إذا زيد قائم . لأن إذا الفجائية لا تدخل على الجملة الفعلية ولا الطلبية .

الثاني : ألا تدخل عليها أداة نفي ، فإن دخلت فلا يجوز نيابة إذا عن الفاء نحو : إن تقم فما عمرو قائم ، ولا يجوز إذا ما عمرو قائم .

الثالث : ألا تدخل إنَّ على الجملة الاسمية ، فإن دخلت إنَّ قلت : إنْ يقم زيد فإن عمرا قائم . ولا يجوز : إذا إنَّ عمراً قائم [١] .

( ) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١١٠٠ ، ١١٠١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٩ / ٤٣٦٧ ، ٤٣٦٨ .

الفصل الثالث : النيابة عن الاسم

المبحث الأول : النائب عن الفاعل

ويسمى أيضا المفعول الذي لم يسم فاعله ، والتسمية بـ نائب الفاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره .

ثانيهما : أن المنصوب في قولك أُعْطِيَ زيد دينارا ، يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله ، وليس مقصودا لهم [١] .

ونائب الفاعل هو اسم مرفوع قدم عليه فعل مبني للمجهول أو شبهه وحل محل الفاعل بعد حذفه ، مثل : أُكْرِمَ الضيفُ المحمودة سيرتهُ ، فالفعل " أكرم " مبني للمجهول واسم المفعول " المحمودة " هو شبه الفعل ، " الضيف " نائب فاعل " أُكْرِمَ " ، " سيرته " نائب فاعل " المحمودة " [٢]

ويحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي ، فالغرض اللفظي مثل الإيجاز كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ [٣] ومراعاة السياق كقول بعض الفصحاء : " من طابت سريرته حُمِدَت سيرته " وتصحيح النظم كقول الأعشى [٤] :

عُلِّقتها عرضا وعلقت رجلا .:. غيري وعُلِّقَ أخرى ذلك الرجل

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ٨٧ .

(٢) المعجم المفصل في النحو العربي ٢ / ١٠٨٨ .

(٣) الحج آية ٦٠ .

(٤) البيت من البسيط وهو في ديوانه ص ٤٣ والتذييل ٢ / ١١٨٢ والتصريح ١ / ٢٨٦ وحاشية الخضري ١ / ١٦٧ وشرح ناظر الجيش ٤ / ١٦١٤ .
الشاهد قوله : " عُلِّقتها ... وعلقت ... وعلق " حيث بني الفعل " علق " للمفعول لأجل إصلاح النظم .

والمعنوي مثل أن يكون الفاعل معلوما كقوله تعالى ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (١) ومنه قول النبي ﷺ : " نصرت بالرعب مسيرة شهر " (٢) " ونُصِرْتُ بالصبا وأُهْلِكَت عاد بالدبور " (٣) . وأن يكون الفاعل لا يتعلق بمراد المتكلم كقوله تعالى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا ﴾ (٦) فالفعل المبني للمجهول " أحصرتم " و" حييتم " و" قيل " لا حاجة لذكر الفاعل فيها (٧) .

النتائج المترتبة على حذف الفاعل :

إذا حذف الفاعل لغرض من الأغراض يترتب على حذفه أمران :

١ – تغيير يطرأ على الفعل .

٢ – إقامة ما ينوب عنه ، ويكون لنائبه أحكام الفاعل كلها من حيث رفعه وتأخره عن العامل وتأنيث العامل وتذكيره والاستغناء به عن الخبر .

---

(١) النساء آية ٢٨ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب : التيمم ١ / ١٢٥ رقم ٣٣٥ من حديث جابر بن عبد الله .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاستسقاء باب قول النبي ﷺ " نصرت بالصبا " ١ / ٣٠٩ رقم ١٠٣٥ من حديث ابن عباس .

(٤) البقرة آية ١٩٦ .

(٥) النساء آية ٨٦ .

(٦) المجادلة آية ١١ .

(٧) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٦١٤ ، والمعجم المفصل في النحو العربي ١ / ١٠٨٨ .

أولاً : تغيير العامل : يطرأ على العامل عند حذف الفاعل تغييرات تختلف باختلاف صيغته وزمانه ، فهو يتغير من صيغة المعلوم إلى صيغة المجهول ويكون هذا التغيير وفقا للأحكام التالية :

١ – إذا كان الفعل ماضيا وحروفه صحيحه خاليا من التضعيف وجب ضم فائه وكسر ما قبل الآخر إن لم يكن مكسورا مثل : فتح الطالب الكتاب ، فُتح الكتابُ . وقد تكسر فاؤه إذا كان الثلاثي معتل العين واويا كان أو يائيا أي وسطه واو أو ياء مثل باع وصام فإذا بُني للمجهول فيجوز في فائه إما الضم الخالص فتقول : بوع وصوم ، أو الكسر الخالص فتقول : بيع وصيم ، أو الإشمام وهذا لا يكون إلا في النطق كقوله تعالى ﴿ وَغِيضَ الْمَاء ﴾ (١) .

٢ – إذا كان الفعل الماضي جامدا مثل نعم وبئس الخاص بالمدح أو الذم ، أو كان الفعل بصيغة الأمر أو كان الفعل ناقصا فلا يصح فيها كلها البناء للمجهول (٢) .

ثانياً : ما ينوب عن الفاعل : إذا حُذِفَ الفاعل ينوب عنه أشياء كثيرة منها :

المفعول به : مثل أكرم الطالب رفيقه ، أُكْرِم رفيقه ، هذا إذا كان الفعل متعديا إلي مفعول واحد ، أما إذا كان متعديا لأكثر من مفعول ، فالأغلب أن يحلَّ المفعول الأول محل الفاعل سواء أكان المفعولان أصلهما مبتدأ وخبر أو غير ذلك ، أو كان الفعل متعديا إلى ثلاثة مفاعيل ، مثل :

---

(١) هود آية ٤٤ .

(٢) المعجم المفصل في النحو العربي ١ / ١٠٨٨ .

ظننت زيدا منطلقا تقول : ظنَّ زيدٌ منطلقا ، بإقامة المفعول الأول مقام الفاعل ، وأما الثاني فذهب قوم إلى أنه لا يجوز إقامته ، وهو اختيار الجزولي [١] وابن هشام الخضراوي [٢] . وذهب قوم منهم السيرافي [٣] إلى أنه يجوز إذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا شبيها بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى ، وهو اختيار أبي بكر بن طلحة [٤] وابن عصفور [٥] وابن مالك [٦] وشرط بعض المجوزين في إقامته ألا يكون نكرة ، فلا يجيز : ظُنَّ قائمٌ زيدا .

ومثل : أعطيت الفقير ثوبا ، فالفعل " أعطى " ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر فيجوز أن يُقامَ الأول مقام الفاعل قولا واحد ، فتقول : أُعْطِيَ الفقيرُ ثوباً ، وأما الثاني فيجوز إقامته على مذهب الجمهور إذا لم يلبس فتقول : أُعْطِيَ درهمٌ زيدا لأنهم يقولون : هو مفعول للفعل المبني للمفعول .

ومثل : أعلمت الطالب الغش ممنوعا . فالفعل " أعلَمَ " يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل يقوم المفعول الأول مقام الفاعل بلا خلاف ولا شروط ، وأما الثاني فذهب قوم إلى جواز إقامته إذا لم يُلبس وهو اختيار ابن مالك [٧] .

---

(١) ينظر المساعد ١ / ٣٩٩ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٩ .
(٢) التصريح ١ / ٢٩٢ .
(٣) التصريح ١ / ٢٩٢ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٩ .
(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٠ .
(٥) المقرب ص ٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٨ .
(٦) شرح التسهيل ٢ / ١٢٩ .
(٧) شرح التسهيل ٢ / ١٢٩ .

وذهب قوم إلى المنع وهو اختيار ابن هشام [١] وابن عصفور [٢] . وأما الثالث فالجمهور على أنه لا يجوز إقامته [٣] . وإن كان الفعل من باب " اختار " مما حذف حرف الجر من الثاني . ففيه قولان : أصحهما كما قال أبو حيان وعليه الجمهور : يتعين إقامة الأول وهو ما تعدى إليه بنفسه وامتناع إقامة الثاني ، نحو : اختير زيدٌ الرجالَ ، وبه ورود السماع قال الشاعر [٤] :

منَّا الذي اختيرَ الرجالَ سماحةً .:. وجودا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

وجوز الفراء وابن مالك إقامة الثاني نحو : اختير الرجالُ زيدا [٥]

٢ – المصدر : يصح أن يأتي نائب فاعل بشرطين :

الأول : أن يكون متصرفا أي لا يلزم النصب على المصدرية فلا يكون مفعولا مطلقا دائما ، بل يجوز أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجرورا حسب المقتضى مثل : احتفل الطلاب احتفالا كبيرا بعيد الاستقلال

---

(١) التصريح ١ / ٢٩٣ ، والمساعد ١ / ٢٩٩ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

(٣) ينظر هذه الآراء في ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٥ – ١٣٣١ ، وهمع الهوامع ١ / ٥١٩ – ٥٢١ .

(٤) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ص : ٥١٦ برواية " وخيرا إذهب " والكتاب ١ / ٣٩ بالرواية التي معنا ، وشرح ناظر الجيش ٤ / ١٦٢٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٣٠ ، وابن يعيش ٥ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب ٣ / ٦٧٢ .
الشاهد قوله : " اختير الرجال " حيث روى بنصب الرجال فدل على إقامة ضمير المفعول الذي تعدى إليه تعدي إليه بنفسه مقام الفاعل .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣١ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٢٠ .

فالمصدر " احتفالا " وقع مفعولا مطلقا منصوباً ، ومثل : احتفال الطلاب بعيد الاستقلال كان كبيرا ، فالمصدر " احتفال " وقع مبتدأ مرفوعاً ، ومثل : للاحتفال بعيد الاستقلال استعدادات كبيرة تسبق العيد . المصدر " للاحتفال " مجرور بحرف الجر اللام . فيصح أن يقال : احتفل احتفالٌ كبيرٌ بعيد الاستقلال .

الثاني : أن يكون مختصا أي يكتسب المصدرُ من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم ، ويختص المصدر بالوصف مثل : أُحتُفِلَ احتفالٌ عظيم ، أو بالإضافة نحو : أُحتُفِلَ احتفالا الفائزين ، أو بالدلالة على العدد مثل : احتفل ثلاثة احتفالات ، أما إذا كان المصدر غير متصرف أي يلازم المصدرية نحو : معاذ الله وعَمْرك الله فلا يجوز أن يكون نائب فاعل مطلقا .

وما يجري على المصدر من التصرف والاختصاص يجري على اسم المصدر "[1] عند نيابته عن الفاعل .

٣ - الظرف : وشرطه أن يكون متصرفاً ومختصا ، ويكون الظرف متصرفاً إذا كان لا يلازم الظرفية فيكون فاعلا مثل : جاء يوم العيد ، أو نائب فاعل مثل صيم شهر رمضان ، أو مبتدأ وخبرا مثل : اليوم يوم عيد ، أو مفعولا به مثل أمضيت يوما هانئاً ، أو مجروراً بالحرف مثل : امتد غيابي من يوم الجمعة إلى يوم الأحد ، أو مجرورا بالإضافة مثل : كلُ يوم لا أعصي الله فيه فهو عيد . ولا فرق بين أن يكون الظرف للزمان أو للمكان مثل : قدامك واسع ، وإن قدامك واسع ، فالظرف المتصرف يصح أن يكون نائب فاعل ، ويختص الظرف أي يكتسب معنى

---

(١) المعجم المفصل في النحو العربي ١ / ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ .

جديدا يزيل الغموض أو الإبهام عن معناه ، وذلك يكون بالوصف مثل : قُضِيَ شهرٌ مبارك أو بالإضافة مثل : أُذِنَ وقت الصلاة ، أو بالعلمية مثل : صيم رمضان ، أو بالمعرفة بـــ " أل " مضى اليوم الجميل .

وإذا كان الظرف غير متصرف أي مما يلازم الظرفية فلا يصح أن يكون نائب فاعل مثل : الظرف " قط " و" عَوُض " و" إذا " ولا يكون نائب فاعل أيضا الظرف الشبيه بالمتصرف أي الذي يترك النصب على الظرفية إلى ما يشبهها وهو الجر بحرف جر مثل " عند " و" ثَم " و" مع " لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية .

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة الظرف غير المتصرف نحو : سيرَ عليه سَحَر وجُلِسَ عندك .

ولا يجوز نيابة الظرف إذا كان غير مختص فلا يقال في سرت وقتا ، وجلست مكانا : سير وقتٌ ، وجُلِسَ مكانٌ . لعدم الفائدة [١] .

٤ – الجار والمجرور : إذا كان حرف الجر زائدا فيكون الاسم مجرورا باللفظ مرفوعا بالمحل على أنه نائب فاعل مثل : ما أُخِذَ من شيء ، فكلمة " شيء " اسم مجرور بـــ " من " الزائدة لفظا مرفوع محلا على أنه نائب فاعل . وكقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ [٢] " لما " ظرف خافض لشرطه متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب على الظرفية ، وجملة " سُقِط " في محل جر بالإضافة " في " حرف جر متعلق

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٣ – ١٣٣٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٢٢ ، والمعجم المفصل في النحو العربي ٢ / ١٠٩٠ .

(٢) الأعراف آية ١٤٩ .

بـــ " سُقِطَ " " أيديهم " اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه نائب فاعل " سُقِط " . ولكي يكون الجار والمجرور " وفي الحقيقة المجرور وحده " نائب فاعل يجب أن يكون الإسناد إليهما مفيداً أي يكون حرف الجر متصرفا ، والاسم المجرور مختصا ، ويتصرف حرف الجر إذا كان لا يلزم طريقة واحدة في الجر كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة مثلا مثل " مذ " و" منذ " و" حتى " ، أو جر الأسماء النكرات مثل " رب " أو التي تجر الاسم الذي يقع قسما كحرف القسم الواو والباء والتاء ، أو كحروف الاستثناء التي تكون للجر مثل " خلا " و" عدا " و" حاشا " فكل هذه الحروف غير متصرفة وبالتالي لا تصلح أن تجر الاسم الواقع نائب فاعل ، وأما المجرور المختص فهو الذي يكتسب معنى زائدا آتيا من لفظ آخر كالوصف مثل : أُخِذَ من طالب مجتهد أو الإضافة مثل : أُخِذَ من طريق الماء .

أما إذا كان حرف الجر غير زائد فاختلف في نائب الفاعل على أربعة أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير بزيد كما لو كان الجار زائداً .

الثاني : وعليه ابن هشام الخضراوي أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وجعل ضميرا مبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان ، إذ لا دليل على تعيين أحدها .

الثالث : وعليه الفراء : النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع كما أن الجملة هي الخبر في : زيدٌ يقومُ .

الرابع : وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي : أن النائب ضمير

عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير ، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل : سيرَتْ بهند وجُلِستْ في الدار فيؤنث له الفعل ، كان إذا قُدم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور .

وردَّ بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو : سِيرَ بزيد سيراً فدل على أنه النائب . وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير : كفى بهند فاضلة ، فإنها فاعل قطعا ، ولا يؤنث " كفى " وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي (١) .

وإذا اجتمع مفعول به ، ومصدر ، وظرف زمان ، وظرف مكان ، ومجرور تعيّن إقامة المفعول به عند جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غيره مع وجوده مطلقا أي تقدم النائب على المفعول به أو تأخر . مثال المتقدم قول الشاعر (٢) :

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا .:. ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

وقوله (٣) :

وإنما يُرْضي المنيبُ ربه .:. مادام معنيا بذكر قلبه

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٢٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٩٥ ، والمعجم المفصل في النحو العربي ٢ / ١٠٩٠ .

(٢) البيت من الرجز وهو بلا نسبة شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٩٧ ، والتذييل ٢ / ١٢٠٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٠ ، وناظر الجيش ٤ / ١٦٢٩ .
الشاهد قوله : " لم يعن بالعلياء إلا سيدا " حيث أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به وجعل البصريون هذا ضرورة .

(٣) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في التذييل ٢ / ١٢٠٢ ، وابن الناظم ص ٩٠ ، والتصريح ١ / ٢٩١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٩٧ .
الشاهد " معنيا بذكر قلبه " حيث أناب الجار والمجرور مع وجود المفعول به وهو " قلبه "

ومثال المتأخر قراءة أبي جعفر : " ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون " (١) ووافقهم الأخفش لكن بشرط تقدم النائب كما في البيتين . ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا ، وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني وهو جائز ، ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة (٢) .

والأولى أن يكون اختيار نائب الفاعل قائما على مدى أهمية ودرجة هذه الأهمية ، فالأكثر أهمية هو الأحق والأجدر بالاختيار من غير تقيد بأنه مفعول به أو مصدر أو ظرف أو مجرور مثل " سرق اللص البيت أمام الشرطة " فالظرف هنا هو الأولى بالاختيار لأنه الأكثر أهمية فنقول : سُرِقَ أمامُ الشرطة البيتَ .

وإذا لم يوجد المفعول به ووجدت بقية الفضلات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل وهي المصدر والظرف والمجرور ، فان النحاة تفقوا على جواز إقامة كل منها ، لكنهم اختلفوا فمنهم من سوى بينها في الإقامة كالشلوبين حيث قال : إذا وجد المفعول به دون حرف جر لم يقم سواه . وإذا عدم تساوت مراتب البواقي (٣) .

ومنهم من قال برجحان بعضها ، والذين قالوا بالرجحان اختلفوا في أيها أرجح ، فقيل : المصدر أرجح ، واعتلوا لذلك بأن الفعل وصل إليه

---

(١) الجاثية آية ١٤ . وقراءة أبي جعفر " ليُجْزَى " بالبناء للمجهول . ينظر القراءة في المبسوط ص ٤٠٣ ، والنشر ٢ / ٣٧٢ .

(٢) ينظر همع الهوامع ١ / ٥٢٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٩٧ .

(٣) التوطئة ص ٢٤٩ .

بنفسه ، ولا كذلك المفعول المقيد والظرفان ، واستشهدوا بقوله تعالى ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (١) وعليه ابن عصفور (٢) ، وقيل : الأرجح إقامة المجرور وعليه ابن معط (٣) .

وقيل : الأرجح إقامة ظرف المكان ، وعليه أبو حيان ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف ، ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كالدلالة على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان (٤) .

قد تقع الجملة المحكية بالقول نائب فاعل وأنها تكون بمنزلة المفرد كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ ﴾ (٥) فجملة " لا تفسدوا " نائب فاعل ، ومثل ذلك " عُرِف كيف مضى ذلك " فجملة " كيف مضى ذلك " نائب فاعل (٦)

---

(١) الحاقة آية ١٣ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٥٣٩ .

(٣) الفصول الخمسون ص ١٧٧ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٢٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٦٣٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٩٨ .

(٥) البقرة آية ١١ .

(٦) ينظر المعجم المفصل في النحو العربي ٢ / ١٠٩٠ .

المبحث الثاني

ما ينوب عن المفعول المطلق

المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه . فاحترز بقوله " اسم ما فعله فاعل " عن اسم ما لم يفعله فاعل ، وهو ظاهر ، وبقوله " مذكور " من نحو : أعجبني القيام ، فإن القيام اسم ما فعله فاعل ، ولكنه ليس فاعلا لفعل مذكور ، وبقوله : بمعناه من نحو : كرهت قيامي ، فإنه اسم ما فعله فاعل مذكور لأن القيام اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور ، فلما قيل بمعناه وجعل وصفا للفعل خرج : كرهت قيامي ، لأن كرهت ليس بمعنى قيامي [1] .

وسمي " مطلقا " لأنه يقع عليه اسمُ المفعول بلا قيد من حروف الجر نحو أن نقول مفعول به أو فيه أوله ، ويقال : المفعول على الإطلاق . وهو المصدر نحو الضرب والقتل ، والفعل يتعدى إلى مصدره فينصبه ، تقول : قمت قياما ، لأن المعنى أخذت قياما ، وأحدثت حدثا ، والمصدر أولى الأشياء أن يطلق عليه لفظ المفعول لأنه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف قولك : ضربت زيدا ، فإن زيدا ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل [2] والمفعول المطلق على ثلاثة أنواع :

الأول : مؤكد لعامله : وهو ما ساوى معناه معنى عامله مثل قوله

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٥ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٨١١ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (١) ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٢) ويسمى هذا النوع أيضا مبهما ، ولا يثنى ولا يجمع ، لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع إذ هو صالح للقليل والكثير (٣) .

الثاني : مبين لنوعه وذلك إن زاد معناه على معنى عامله مثل قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ (٤) وجلست جلوسا حسنا .

الثالث : مبين لعدده مثل قول تعالى ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ (٥) وضربته ضربتين ، وقد يكون المبين للنوع بلفظ المؤكد ، فيستفاد التنويع بوصفه أو إضافته أو إدخال حرف التعريف عليه أو بتثنيته أو بجمعه (٦) .

وينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما على المصدر دلّ وذلك ستة عشر شيئا ، فينوب عن المصدر المبين للنوع ثلاثة عشر شيئاً :

الأول : ما يدل على كليته كلفظ كل وجميع وعامة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ (٧) ، وقول الشاعر (٨) :

---

(١) النساء آية ١٦٤ .

(٢) الأحزاب آية ٥٦ .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٨١١ .

(٤) القمر آية ٤٢ .

(٥) الحاقة آية ١٤ .

(٦) شرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٨١٨ .

(٧) النساء آية ١٢٩ .

(٨) البيت من الطويل وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٤٣ ، والتصريح ١ / ٣٢٨ ، والمقاصد النحوية٣ / ٤٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٤٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ١٦٥ . **الشاهد قوله** : " كل الظن " حيث ناب لفظ " كل " عن المفعول المطلق

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما .:. يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

الثاني : ما يدل على بعضيته كبعض ونصف وشطر نحو : ضربته بعض الضرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾ (١) .

الثالث : نوعه . نحو : رجع القهقرى ، وقعد القرفصاء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴾ (٢) .

الرابع : صفته نحو : سرت أحسن السير وأي سير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾ (٣) .

الخامس : هيئته نحو : يموت الكافر ميتة سوء ، ويعيش المؤمن عيشة مرضية .

السادس : مرادفه مثل : جلست قعودا .

السابع : ضميره مثل : عبد الله أظنه جالسا ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (٤) الضمير في « أُعَذِّبُهُ » الثانية .

الثامن : اسم الإشارة مثل : أكرمته ذلك الإكرام .

التاسع : وقته كقول الشاعر (٥) :

---

(١) هود آية ٥٧ .

(٢) النازعات آية ١ .

(٣) آل عمران آية ٤١ .

(٤) المائدة آية ١١٥ .

(٥) البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ ، وخزانة الأدب ٦ / ١٦٣ ، والخصائص ٣ / ٣٢٢ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٢ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٧٦ والمقاصد النحوية ٣ / ٥٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ١٦٦ .

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا .:. فبت كما بات السليم مُسَهَّدا

أي ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد ، فحذف المصدر وأقام الزمان مقامه ، كما عكس من قال : كان ذلك طلوع الشمس ، إلا أن ذلك قليل وأما عكسه وهو إنابة المصدر عن الظرف فكثير .

العاشر : ما الاستفهامية نحو : ما تضرب زيدا ؟ المعنى : أي ضرب تضرب زيدا .

الحادي عشر : ما الشرطية نحو : ما شئت فاجلس ، المعنى أي جلوس شئته فاجلس .

الثاني عشر : آلته نحو : ضربته سوطا ، وهو يطرد في آلة الفعل المعهودة له دون غيرها فلا يجوز : ضربته خشبة .

الثالث عشر : عدده مثل قوله تعالى ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ (١)

وينوب عن المصدر المؤكّد ثلاثة أشياء :

الأول : مرادفه نحو : جلست قعودا ، وشنأته بغضا وفرحت جذلا .

الثاني : ملاقيه في الاشتقاق أي المجتمع معه في أصول مادة الاشتقاق . مثل قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (٢) وقوله ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ (٣) ، والأصل : إنباتا وتبتلا .

---

(١) النور آية ٤ .

(٢) نوح آية ١٧ .

(٣) المزمل آية ٨ .

الثالث : اسم مصدر غير علم ، نحو : توضأت وضوءا ، واغتسلت غسلا ، ولا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكد ولا مبنيا ، فلا يقال : حمدت حماد ونحو ذلك ، لأن العلم زائد معناه على معنى العامل ، فلا ينزل منزلة تكرار الفعل ، ولأنه كاسم الفعل ، فلا يجمع بينه وبين الفعل ، ولا ما يقوم مقامه [١] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٨١٨ ، ١٨٢٠ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢ / ١٦٤ – ١٦٨ .

المبحث الثالث

ما ينوب عن الظرف

الظرف ويسمى أيضا المفعول فيه لغة الوعاء .

واصطلاحاً : هو ما كان منصوبا على معنى حرف الجر الذي هو (في) كقولك : خرجت يوم الجمعة وجلست خلفك ، ألا ترى أن المعنى : في يوم الجمعة وفي خلفك إلا أن حرف الجر إذا ظهر وعمل الجر لم يسموه ظرفا ، وكان اسما دالاً على الزمان فهو بمنزلة سائر الأسماء المجرورة ، فقولك : خرجت في يوم الجمعة بمنزلة قولك : ذهبت إلى زيد . في أن " يوم الجمعة " لا يكون ظرفا ، وكذا إذا قلت : يوم الجمعة يوم مبارك ، كان بمنزلة قولك : زيد مبارك ، لأنه ليس في معنى " في " [١] .

والظرف قسمان :

الأول : ظرف زمان وهو ما يدل على زمن واقع فيه حدث ما ، وهو نوعان : مبهم ومختص ، فأما المبهم فهو ما دل على زمن غير مقدر مثل : حين ومدة ووقت ودهر . وأما المختص فهو ما دل على زمن مقدر معلوم بالتعريف مثل رمضان ، يوم الجمعة أو غير معلوم لكنه نكرة نحو : يوم ويومين وأسبوع .

الثاني : ظرف مكان : وهو ما يدل على مكان وقوع الحدث ، وهو أيضا نوعان : مبهم وهو ما ليس له أقطار وحدود تحويه وذلك كالجهات الست ، والمقادير مثل : غلوة ، وميل ، وفرسخ ، وبريد . ومختص وهو

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٣٢ .

مكانٌ له أقطار وحدود تحويه مثل : الشام ، والبيت ، والدار [١] .

وينوب عن الظرف بنوعيه عدة أشياء منها :

١ – المضاف إلى الظرف ، مثل : سرت كل النهار " كل " نائب عن الظرف

٢ – صفة اسم الزمان واسم المكان ، مثل : نمت قليلا ، أي نمت وقتا قليلا

٣ – اسم الإشارة مثل : انتحيت هذا المكان " هذا " اسم إشارة في محل نصب على الظرفية .

٤ – العدد المميز بالظرف أو بالمضاف إليه مثل : سرت ثلاثة أيام وعملت عشرين ساعة " ثلاثة " ظرف منصوب ، وهو مضاف " أيام " مضاف إليه مجرور لفظا منصوب محلا على أنه تمييز العدد .

٥ – ما أضيف إليه اسم الزمان أو اسم المكان ، فيقام المضاف إليه مقامه بعد حذفه والأكثر أن يكون المضاف إليه مصدرا بشرط أن يفهم تعيينا أو مقدارا ، مثال ذلك في ظرف الزمان : كان ذلك خفوق [٢] النجم أو صلاة العصر ، وانتظرته نَحْرَ جزورين ، وقلَّ كون المضاف إليه اسم عين نحو : لا أكلم زيدا القارظين [٣] ولا آتيه الفرقدين [٤] والأصل مدة

---

(١) ينظر شرح الأشموني مع الصبان ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ ، ومعجم المصطلحات النحوية ص : ٩٨ ، ١٤٢، ٢١٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٨١٩ – ١٩٠٢ .

(٢) أي غروب الثريا .

(٣) القارظان : هما رجلان : أحدهما من عَنَزَةَ ، والآخر عامر بن تميم بن يَقْدُمَ بن عنزة ، خرجا ينتحيان القَرَظَ ويجتنيانه ، فلم يرجعا ، فضرب بهما المثل ، والقَرَظُ : شجر يدبغ به . اللسان ٥ / ٣٥٩٣ (قرظ) .

(٤) الفرقدان : نجمان في السماء لا يغربان .

غيبة القارظين ، ومدة بقاء الفرقدين ، ووقت خفوق النجم ، ووقت صلاة العصر ، ومقدار نحر جزورين .

وفي ظرف المكان : جلست قرب زيد ، الأصل : جلست مكان قربه ، ومنه قول العرب : تركته ملاحس البقر أولادها ، الأصل : تركته مكان ملاحس البقرة أولادها ، ولا يجوز أن تكون " ملاحس " اسم مكان ، لأنه نصب الأولاد ، فتعين كونه مصدرا .

٦ – ما شُبه بظرف الزمان ، وذلك كلمات معنيه ، إلا أن استعمال هذا النوع ظرفا موقوف على السماع ، والكلمات هي قولهم : حقا ، وغيرَ شك ، وجَهْدَ رأيي ، وظنا مني . يقولون : أحقا أنك قائم ، ومنه قول الشاعر (١) :

ألا أبلغ بني جُشَمٍ رسولا .:. أحقا أنَّ أخطلكم هجاني

والأمر في هذه الكلمة مقترنة باللام كالأمر فيها دون اللام ، فيقال : أألحق أنك قائم ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة (٢) .

أألحقَّ أن دار الرَّباب تباعدتْ .:. أو نبت حبل أن قلبك طائرُ

---

(١) البيت من الوافر وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦٤ ، والكتاب ٣ / ١٣٧ ، والتذييل ٣ / ٢٨٠ ، والخزانة ٤ / ٣٠٦ ، وشرح ناظر الجيش ٤ / ١٨٩٩ .
الشاهد قوله : " حقا " حيث نصب على الظرفية في موضع الخبر و" أنّ " وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ .

(٢) البيت من الطويل في ديوانه ص ١٠٩ ، والكتاب ٣ / ١٣٦ ، والتذييل ٣ / ٢٨٠ ، والتصريح ٢ / ٢٦٦ .
الشاهد قوله : " أألحق " حيث نصب على الظرفية وهو في موضع الخبر و" أن " وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ .

والدليل على أن " حقا " جار مجرى ظرف الزمان ، أن العرب استعملته خبرا عن المصدر ، ولم تستعمله خبرا عن الجثه ، كما أن ظرف الزمان كذلك ، وكذا يقولون : غير شك أنك قائم ، وجهد رأي أنك مقيم ، وظنا مني أنك ذاهب [١] .

والدليل الآخر التصريح بـــ « في » قال الشاعر :

أفي الحقِّ أني مغرم بك هائم .:. وأنَّك لا خلٌ هواكِ ولا خمرُ [٢]

---

(١) ينظر ما ينوب عن الظرف في الكتاب ٣ / ١٣٩ ، والتذييل ٣ / ٢٨١ ، والرضي ٢ / ٢٥ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٩٨ – ١٩٠٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ١٩٦ ، والمعجم المفصل في النحو العربي ٢ / ١٠٨٧ .

(٢) انظر : التصريح ٢ / ٥٠٧ ، والمغني ١ / ٥٥ .

المبحث الرابع

ما ينوب عن الضمير

الضمير ويسمى أيضا المضمر ويسميه الكوفيون الكناية والمكْني : هو اللفظ الموضوع للدلالة على متكلم نحو : أنا ونحن ومخاطب نحو : أنت وغائب نحو : هو . وسمي مضمرا من قولهم : أضمرت الشيء ، إذا سترته وأخفيته ، ومنه قولهم : أضمرت الشيء في نفسي ، أو من الضمور وهو الهزال ، لأنه في الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة وهي التاء والكاف والهاء ، والهمس هو الصوت الخفي [١] .

وتنوب الضمائر بعضها عن بعض ، من ذلك نيابة ضمير الغائبة عن ضمير الغائبين كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [٢] ، وقول الراجز [٣] :

قد علمت والدتي ما ضمت .:. إذا الكماة بالكماة التفت

قال ابن مالك : فهذا كثير بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل ومنه قول الشاعر [٤] :

فإني رأيت الصامرين متاعهم .:. يموت ويفني فارضخي من وعائيا

---

(١) شرح شذور الذهب ص ١٣٦ .

(٢) المرسلات آية ١١ .

(٣) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٩ ، التذييل ٢ / ١٤٨ ، وناظر الجيش ١ / ٤٦٥ .

الشاهد : " التفت " حيث أجرى ضمير الجمع الغائب مجرى ضمير الغائبة لتأوله بجماعة

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ ، والجنى الداني ١ / ١٢٠ ، التذييل ٢ / ١٤٨ ، ناظر الجيش ١ / ٤٦٦ .

أراد : يموتون ، فأفرد كأنه قال : يموت مَنْ ثَمَّ أو مَنْ ذكرت . وعلى ذلك يحمل قول الآخر [١] :

تعفَّقَ بالأرطي لها وأرادها .:. رجالٌ فبذت نبلهم وكليبُ

أي تعفق بالأرطي رجال وأرادها جمعهم [٢] .

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة " أل " عن الضمير المضاف إليه ، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [٣] وذلك لأن الموصول من قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ [٤] مبتدأ ، وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع أنها خالية من العائد إليه ، فجعلوا " أل " نائبة عن الضمير العائد إليه ، والأصل : فإن الجنة هي مأواه . ومن ذلك مررت برجل حسن الوجه ، وضُرب زيد الظهرُ والبطنُ ، إذا رفع الوجه والظهر والبطن ، وإنما قيد ذلك بالرفع ليحتاج إلى الضمير الرابط ، فتجعل " أل " نائبة عنه ، وذلك لأن الوجه إذا رفع في قولك : مررت برجل حسن الوجه لم يمكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر ، وقد وقعت صفة لرجل ، فيحتاج إلى جعل " أل " نائبة عن الضمير العائد إلى الموصوف ، والأصل برجل حسن وجهه ، فحذف ضمير الغيبة ونابت " أل " عنه . أما إذا جر الوجه أو نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف ، فلا يحتاج إلى تقدير

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٧ ، التذييل ٢ / ١٤٨ ، ناظر الجيش ١ / ٤٦٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

(٣) النازعات آية ٤١ .

(٤) النازعات آية ٤٠ .

رابط ، وكذا ضرب زيد الظهر والبطن إذا رفع الظهر والبطن ، فهما في الأصل بدل بعض ، ولكن أجريا هنا مجرى التأكيد بـــ " كل " من جهة أن الغرض الإحاطة والشمول ، إذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما ، بل المراد : ضرب زيد كله ، وعلى كلا الأمرين فلابد من رابط ، إذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتأكيد بـــ " كل " فيكون الأصل : ضرب زيد ظهره وبطنه ، ثم حذف ضمير الغيبة ، وأنيبت الألف واللام عنه ، وقد سمع في هذا المثال النصب في الظهر والبطن ، وعليه فلا يحتاج إلى تقدير رابط بل هو منصوب على إسقاط الخافض ، أي في الظهر والبطن وإن كان ليس بمقيس .

والمانعون يقدرون : هي المأوى له في الآية ، والوجه منه في المثال الثاني والظهر والبطن منه في المثال الثالث ، و" أل " في ذلك غير نائبة عن شيء [١] .

---

(١) ينظر شرح الدماميني على مغني اللبيب ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١ / ١٤٩ ، ١٥٠ .

الفصل الرابع

ما ينـــوب عـن الفعـــل

المبحـــث الأول : المصـــــــدر

المصدر هو الاسم الموضوع بأصالة الدال على المعنى الصادر من المحدث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه [١] . والمصدر فرع على الفعل في العمل كما أن الفعل فرع عليه في الاشتقاق [٢] . ويعمل المصدر عمل فعله في موضعين :

الموضع الأول : وهو المراد هنا ، أن يكون نائبا عن الفعل ، نحو قولك : إطعاما الفقراءَ وإكراما الضيف وقتالا الأعداء . فالمصادر (إطعاما وإكراما وقتالا) كل منها نائب عن فعل الأمر فنصب المفعول به ، وذلك لأن قولك إطعاما الفقراء بمنزلة قولك : أطعم الفقراء ، وأنت تعرب " الفقراء " مفعولا به للمصدر النائب عن فعله كما تعربها بعد فعل الأمر ، وكذلك تعرب كلمتي الضيف والأعداء ، كل منهما مفعول به للمصدر النائب عن فعله .

ومن شواهد إعمال المصدر النائب عن فعله قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [٣] ضرب : مصدر بدل من اللفظ

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٦٨٩ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٥٣ . هذا هو رأي البصريين ، ويرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه . ينظر : الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، وشرح ابن يعيش ص ١٣٥ ، وأسرار العربية ص ٦٩ .

(٣) محمد آية ٤ .

بفعله والتقدير : فاضربوا رقابهم ومنها قول الشاعر [١] :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم .:. ويَرْجِعْنَ من دَارِينَ بُجْرَ الحقائبِ
على حينَ ألْهَى الناس جُلُّ أمورهم .:. فندلا زُرَيْقٌ المالَ ندلَ الثعالبِ

(ندلا) مصدر نائب عن فعله لأنه بمعنى (اندل) فعل الأمر من (ندل يندل) إذا اختلس والمصدر إذا كان بدلا من اللفظ بفعله يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فلذلك احتمل فيه ضمير الفاعل ، ونصب المفعول به وهو (المال) والتقدير : اندل يا زريق المال كندل الثعالب [٢] .

ومنها قول الشاعر [٣] :

يا قابلَ التوب غفرانا مآثم قد .:. أسلفتها أنا منها خائف وَجِلٌ

وبين النحاة خلافٌ في عمل هذا المصدر هل ينقاس أولا ؟ على ثلاثة مذاهب :

الأول : لا ينقاس ، وتسبه أكثر المتأخرين إلى سيبويه وأنه يقصره على السماع [٤] . وليس له نص على ذلك بل في كلامه ما يشعر بأن ما

---

(١) البيتان من الطويل وهما أو أحدهما لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٧١ ، ٣٧٢ وبلا نسبة في الخصائص ١ / ١٢٠ والكتاب ١ / ١١٥ .

(٢) في علم النحو للدكتور أمين علي السيد ٢ / ١٢ ، ١٣ .

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٣ وشفاء العليل ٢ / ٦٥٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٦ وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٥ والمساعد ٢ / ٢٤٢ .

الشاهد قوله : " غفرانا مآثم " حيث جاء المصدر " غفرانا " نائبا عن فعله وعمل عمله والمراد به الدعا والتقدير : اغفر مآثم .

(٤) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٣ .

كان من هذه الأنواع أمرا أو دعاء أو توبيخا أو إنشاء مقيس [١] .

الثاني : أنه ينقاس في الأمر ، والدعاء ، والاستفهام بتوبيخ وغير توبيخ ، وفي التوبيخ بغير استفهام ، وفي الخبر المقصود به الإنشاء ، أو الوعد . وهو اختيار ابن مالك [٢] . مثال الأمر :

..... .:. **فنـدلا زريقُ المـــال** ....

وقول الآخر [٣] :

هَجْـرَا لمُظْـهر الإخاءَ إذا لم .:. بك في النائبـات جَـدُّ مُعِينِ

ومثال الدعاء قول الشاعر [٤] :

إعانةُ العبدَ الضعيف على الذي .:. أمرت فميقاتُ الجزاء قريبُ

وأما التوبيخ بعد همزة الاستفهام فكقول الشاعر : [٥]

---

(١) الكتاب ١ / ١١٥ ، ١١٦ ، ١٨٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٣) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٦ والتذييل ٤ / ٩٨٤ وناظر الجيش ٦ / ٣٨٦٣ .

الشاهد قوله : " هجر المظهر " حيث عمل المصدر " هجرا " عمل فعله لنيابته عنه لأنه بمعنى الأمر .

(٤) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٦ والتذييل ٤ / ٩٨٤ وناظر الجيش ٦ / ٣٨٦٣ .

الشاهد قوله : " إعانة العبد " حيث إن " إعانة " مصدر نائب عن فعله في الدعاء .

(٥) البيت من الكامل وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١ والأزهية ص ٨٩ وإصلاح المنطق ص ٤٥ وخزانة الأدب ١١ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، والكتاب ١ / ١١٦ ، ٢ / ١٣٩ والمقتضب ٢ / ٥٤ .

وفي البيت شاهدان : أولهما وهو المراد هنا وهو نصب " أم " بـــ " علاقة لأنها بدل من التلفظ بالفعل واعتمد على استفهام . وثانيهما إضافة " بعد " إلى الجملة لأن " ما " وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد وهيأتها للإضافة إلى الجملة .

أعَلاَقَــةُ أمّ الوليــد بَعْــدَما .:. أفنانُ رأسِــكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ

وكقول الآخر " [١] .

أبغيا وظلما من علمتم سالما .:. وذلا وخوفا من يجاهركم حربا

والتوبيخ بغير استفهام مثل [٢] :

وفاقا بني الأهواء والغي والوني .:. وغــيرك مَعْنِيٌ بكــل جميــل

والخبر والمقصود به الإنشاء مثل [٣] :

حَمْــداً الله ذا الجلال وشــكرا .:. وبِــدَاراً لأمــره واتقيـــادا

والخبر المقصود به الوعد مثل [٤] :

قالت نعم وبلوغا بغية ومُنَى .:. فالصادق الحُبِّ مبذول له الأمل

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/٣ والتذيل ٩٨٤/٤ وناظر الجيش ٦ / ٢٨٦٤ .

والشاهد قوله : " أبغيا وظلما من علمتم " فقد وقع المصدر " بغيا وظلما " نائبا عن فعله بعد الاستفهام .

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/٣ والتذييل ٩٨٥/٤ والمساعد ٢ / ٢٤٣ والارتشاف ٥ / ٢٢٥٤ وناظر الجيش ٦ / ٢٨٦٤ .

الشاهد قوله : " وفاقا بني الأهواء " حيث وقع المصدر " وفاقا " نائبا عن فعله وعمل عمله لوقوعه توبيخا بغير استفهام .

(٣) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٦ والمساعد ٢ / ٢٤٣ والتذييل ٤ / ٩٨٥ والارتشاف ٥ / ٢٨٥٤ وناظر الجيش ٦ / ٢٨٦٥ .

الشاهد قوله : " حمدا الله " حيث وقع المصدر " حمدا " نائبا عن فعله وهو خبر مقصود به الإنشاء أي : احمدوا الله واشكروه .

(٤) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٦ والمساعد ٢٤٢/٢ ، ٢٤٣ والتذييل ٩٨٥/٤ والارتشاف ٢٨٥٤/٥ وناظر الجيش ٢٨٦٥/٦ .

الشاهد قوله : " بلوغا " و" بغية " حيث وقع المصدر نائبا عن فعله الخبري في الوعد

المذهب الثالث : أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط . ونسبه ابن مالك إلى الأخفش والفراء [١] .

وهذه المصادر منصوبة بأفعال منها واجبة الإضمار ، واختلف في العامل في المعمول الواقع بعدها ، فذهب سيبويه والأخفش والفراء والزجاج والفارسي وابن مالك إلى أن العامل في المعمول والناصب له هو المصدر نفسه [٢] . وذهب المبرد [٣] والسيرافي [٤] إلى أن النصب في المعمول بفعل مضمر .

الموضع الثاني :

أن يكون المصدر مقدرا بأنْ والفعل أو بما والفعل ، فيقدر بأن إذا أريد به المضي أو الاستقبال نحو : عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا . والتقدير : من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه غدا ، ويقدر بما إذا أريد به الحال نحو : عجبت من ضربك زيدا الآن ، أي مما تضربه .

وهذا المصدر الذي يقدر بأن والفعل أو بما والفعل له ثلاثة أحوال في عمله ، لأنه إما أن يكون مضافا أو منونا أو محلى بأل وإعمال الأول أكثر نحو : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [٥] والثاني أقيس لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى ، الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٦ والمساعد ٢ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٣ والمساعد ٢٤٣/٢ ، ٢٤٤ والارتشاف ٢٨٥٥/٥ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦ / ٢٨٦٥ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٥٧ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٨٠٣ ، ٨٠٤ .

(٥) البقرة آية ٢٥١ ، والحج آية ٤٠ .

الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء [١] ومثاله قوله تعالى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾ [٢] ، وقول الشاعر [٣] :

بضربٍ بالسيوف رُؤوس قومٍ .:. أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عن المقيلِ

وإعمال الثالث قليل كقوله [٤] :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أعداءَه .:. يَخَالُ الفرارَ يُراخي الأجلْ

وقوله [٥] :

لقد علمت أُولَى المغيرةِ أنني .:. كررت فلم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسْمَعَا

---

(١) حاشية الصبان ٢ / ٤٢٨ .

(٢) البلد آية ١٤ .

(٣) البيت من الوافر وهو للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ٣ / ٤٩٩ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٩٣ وشرح المفصل ٦ / ٦١ والكتاب ١ / ١١٦ ، ١٩٠

الشاهد قوله : " بضرب ... رؤوس " حيث أعمل المصدر المنون " ضربٍ " عمل فعله فنصب المفعول " رؤوس " .

(٤) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ١٧٣ وخزانة الأدب ٨ / ١٢٧ والدرر ٥ / ٢٥٢ والتصريح ٢ / ٦٣ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦ وشرح المفصل ٦ / ٥٩ ، ٦٤ والكتاب ١ / ١٩٢ .

الشاهد قوله : " النكاية أعداءه " حيث نصب بالمصدر المقترن بـــ أل وهو " النكاية " مفعولا به وهو " أعداءه " .

(٥) البيت من الطويل وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٦٠ والكتاب ١ / ١٩٣ وله أو لزغبة الباهلي في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦ وله أو لمالك بن زغبة في شرح المفصل ٦ / ٤٦ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٠٠ ، ٥٠١ ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨ / ١٢٨ ، ١٢٩ وبلا نسبة في المقتضب ١ / ١٤ واللمع ص ٢٧١ .

والشاهد قوله : " الضرب مسمعا " حيث أعمل المصدر المقرون بـــ أل وهو " الضرب " في " مسمعا " .

المبحث الثاني

اســـــم المصـــــدر

اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه [١] وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله [٢] .

واسم المصدر على ثلاثة أنواع :

الأول : ما كان علما نحو يسارٍ علم لليسر مقابل العسر وفجار علم للفجور وبرة علم للبر . واسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يوصف ، ولا يعمل اتفاقا [٣] .

الثاني : ما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وإن كان بعض العلماء كابن هشام [٤] يسمي هذا النوع مصدرا . وهذا النوع يعمل عمل فعله اتفاقا ، ومن شواهد إعماله قول الشاعر [٥] :

أظَلوم إنَّ مصابَكم رجلا .:. أهدَى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

---

(١) أي معنى المصدر وهو الحدث .

(٢) شرح الأشموني مع الصبان ٢ / ٤٣٣ .

(٣) حاشية الصبان ٢ / ٤٣٤ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٥٨ .

(٥) البيت من الكامل وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١ وخزانة الأدب ١ / ٤٥٤ والدرر ٥ / ٢٥٨ وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣ ومغني اللبيب ٢ / ٥٣٨ والتصريح ٢ / ٦٤ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٩٢ والمقاصد النحوية ٣ / ٥٠٢
الشاهد قوله : " مصابكم رجلا " حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا .

وقوله [١] :

وعدت وكان الخلف منك سجيةً .:. مواعيد عرقوبٍ أخاه بيثربَ

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك : ضارب مضاربة . فإنها مصدر .

الثالث : ما كان أصل وضعه لغير الحدث فاستعمل له كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام والكرامة والكحل والرعي والطحن ، ونحوها وهي أسماء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما يُثاب به ويُدهَنُ به ، ولما يُكْرَم به وللجملة من القول ، ولما يُكْحَلُ به ولما يُرْعى ولما يُطحن بهذا النوع .

واختلف في إعمال هذا النوع فذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله تمسكا بما ورد من شواهد والتي منها قول الشاعر [٢] :

أكفــرا بعد رد الــموت عني .:. وبعــد عطائك المائة الرتاعا

---

(١) البيت من الطويل وهو لعلقمة في ديوانه ص ٢٩ وناظر الجيش ٦ / ٢٨٢٣ والمساعد ٢ / ٢٢٧ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٩٢٠ .

الشاهد قوله : " مواعيد عرقوب أخاه " حيث عمل المصدر المجموع " مواعيد " عمل فعله فأضيف إلى الفاعل ونصب المفعول (أخاه) .

(٢) البيت من الوافر وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٧ وتذكرة النحاة ص ٤٥٦ وخزانة الأدب ٨ / ١٣٦ ، ١٣٧ والدرر ٣ / ٦٢ والتصريح ٢ / ٦٤ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٩ .

الشاهد قوله : " عطائك المائة " حيث عمل اسم المصدر الذي هو " عطاء " وهو غير دال على الحدث عمل فعله فنصب المفعول الثاني وهو " المائة " وحذف الأول أي عطائك إياي المائة وأضيف إلى الفاعل .

وقوله [١] :

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية .:. يشفيك ؟ قلت : صحيح ذاك لو كانا

وقوله [٢] :

إذا صح عون الخالق المرء لم يجد .:. عسيرا من الآمال إلا ميسرا

وقوله [٣] :

فإن ثواب الله كل مُوَحِّدٍ .:. جنانٌ من الفردوس فيها يُخلَّدُ

وذهب البصريون إلى أنه لا يعمل ، ولا يجري مجرى المصدر وأضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها [٤]

ومذهب الكوفيين ومن تبعهم أرجح لبعده عن تكلف الإضمار .

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٤٣٥ وشرح شذور الذهب ص ٤٤ ، ٣٦١ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢ / ٩٦٦ .

الشاهد قوله : " كلامك هندا " حيث عمل اسم المصدر " كلام " عمل المصدر فرفع فاعلا وهو الكاف في كلامك ونصب مفعولا به وهو " هندا " .

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٣ / ١٠٠ والمقاصد النحوية ٣ / ٥٢٥

الشاهد قوله : " عون الخالق المرء " حيث نصب " المرء " باسم المصدر المضاف إلى فاعله وهو " عون " .

(٣) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٣٩ والدرر ٥ / ٢٦٣ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٤ وهمع الهوامع ٣ / ٥٢ .

الشاهد قوله : " ثواب الله كل موحد " حيث عمل اسم المصدر " ثواب " عمل الفعل فنصب المفعول به وهو " كل " .

(٤) ينظر المساعد ٢ / ٢٣٩ وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٤ وحاشية الصبان ٢ / ٤٣٥ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ، ٣٦١ .

المبحث الثالث

اســـــم الفاعـــل

اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها ، وفي حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي [١] .

ويصاغ من الفعل الثلاثي المجرد على وزن فاعل ، ويصاغ مما زاد على ثلاثة بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ولو تقديراً .

واسم الفاعل يعمل عمل فعله ، فإذا كان الفعل متعدياً كان اسم الفاعل متعدياً ، وإذا كان الفعل لازماً كان اسم الفاعل لازماً ، وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه : أنه موافق له في الحركات والسكنات ، لموافقة ضارب لـ " يضرب " فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى [٢] .

أما اللفظ فلأن كل واحد منهما في الغالب على عدة حروف تختلف حركة الآخر منها لاختلاف العوامل ، وكل منهما متحرك الأول ساكن الثاني ، وأما المعنى فلاشتراكهما في وقوعهما نعتاً وحالاً وفي لحوق حروف التثنية والجمع لهما واتصال الظروف بهما ، ودخول لام الابتداء عليهما [٣] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣ / ١٠٦ .

(٣) ينظر شرح فصول ابن معط ١ / ٣٥٠ ، والمقتصد ١ / ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

ولاسم الفاعل حالتان : لأنه إما أن يكون مجردا من " أل " أو مقترنا بها ، أما المجرد من " أل " فلا يعمل عمل الفعل إلا بشروط :

أحدها : أن يكون مكبراً فلا يجوز هذا ضُوَيْرِبٌ زيدا ، وهذا مذهب البصريين (١) ، والفراء (٢) ، وذهب الكسائي (٣) وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله مصغراً .

الثاني : ألا يوصف قبل العمل ، فلا يجوز : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدا ، وذهب الكسائي إلى جواز إعماله ، وإن تأخر معموله عن الوصف فإن تقدم معموله على الوصف جاز بلا خلاف نحو : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ .

الثالث : أن يكون معتمداً على شيء ، والذي يقع اعتماده عليه خمسة أشياء .

أولها : الموصوف في قولك : مررت برجل ضاربٍ زيداً ، فقد نصب " زيدا " باعتماده على الموصوف الذي هو رجل ، يستوي في ذلك الموصوف المذكور كما في المثال السابق والمقدر كما في قول الشاعر (٤)

كناطح صخرة يوماً ليوهنها .:. فلم يُضِرْهَا وأوهى قَرْنَه الوَعِلُ

و " ناطح " اسم فاعل ، وهو صفة لموصوف محذوف والتقدير :

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٨٠ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٤ ، والتصريح ٢ / ٦٥ والارتشاف ٥ / ٢٢٦٧ .

(٤) البيت من البسيط وهو للأعشى في ديوانه ص ١١١ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٥٢٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ١٨٣ ، والرد على النحاة ص : ٧٤ .

كوعل ناطح " صخرة " مفعول به لاسم الفاعل المعتمد على موصوف محذوف

الثاني : المبتدأ كقولك : زيد قائمٌ غلامه ، وزيد قائمٌ غلاماه ، وعمرو ضارب أخواه بكرا ، فقائم خبر عن زيد ومعتمد عليه وفاعله غلاماه ، وإنما كان خبرا عن زيد مع كونه فعلا للغلامين ، لأنهما من سببه فهو بمنزلة أن يكون الفعل له .

الثالث : ذو الحال كقولك : هذا زيدٌ قائماً غلامه ، فقائما حال من زيد وفعل للغلام لأجل أنه من سببه .

الرابع : الاستفهام سواء كان موجودا كقول الشاعر [١] :

أناوٍ رجالُك قتل امرئٍ .:. من العزِّ في حُبِّكَ اعتاض ذُلاً ؟

أو مقدراً كقول الآخر [٢] :

ليت شعري مقيمٌ العذرَ قومي .:. لي أم هم في الحب لي عاذلونا

---

(١) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في الدرر ٥ / ٢٦٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٣ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٥٦٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٥٣ .

الشاهد قوله : " أناوٍ رجالك قتل امرئ " حيث عمل اسم الفاعل " ناوٍ " عمل فعله فرفع فاعلا وهو الضمير المستتر فيه ونصب مفعولا به وهو " قتل " وذلك لاعتماده على الاستفهام .

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر ٥ / ٢٦٥ ، وشرح شذور الذهب ص : ٣٤٤ ، وهمع الهوامع ٣ / ٥٤ .

والشاهد فيه قوله " مقيمٌ العذر قومي " حيث عمل اسم الفاعل " مقيم " عمل الفعل فرفع الفاعل وهو قوله " قومي " ونصب المفعول به وهو قوله " العذر " وذلك لاعتماده على همزة استفهام محذوفة ، والتقدير : أمقيم قومي العذر ، والدليل على حذف الهمزة أمران : **أولهما** قوله " ليت شعري " فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام . **والثاني** " أم " التي تعادل همزة الاستفهام فإن لم تكن في الكلام قُدِّرت .

الخامس : النفي الصريح أو المقدار ، والنفي الصريح مثل قول الشاعر : (١)

ما راعِ الخِلاَّنُ ذمة ناكث .:. بلى من وَفَى يجد الخليل خليلا

والنفي الموؤل كقول الشاعر (٢) :

وإنَّ أمرأً لم يُغْنَ إلا بصالح .:. لَغَيْرُ مُهِين نفسَه بالمطامع

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على شيء مما تقدم ، فأجازوا إعماله من غير اعتماد نحو قولك : ضاربٌ زيداً عندنا ، واستشهدوا على ذلك بشواهد منها قوله تعالى : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا ﴾ (٣) في قراءة من رفع (٤) " دانية " فـ " دانية " مبتدأ و" ظلالها " فاعل به ، وقول الشاعر (٥) :

---

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص : ٣٤٣ .
الشاهد قوله : " ما راعِ الخلانُ ذمة ناكث " حيث عمل اسم الفاعل " راعِ " عمل الفعل لاعتماده على نفي صريح .

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المساعد ١ / ١٥٠ ، التذيل والتكميل ٤ / ٨٠٣ وشرح ناظر الجيش ٦ / ٢٧٢١ .
والشاهد قوله " لغير مهين نفسه " حيث عمل اسم الفاعل مهين لاعتماده على نفي مؤول وهو " غير " .

(٣) الإنسان اية ١٤ .

(٤) هي قراءة أبي حيوة على أن " دانية " خبر مقدم و" ظلالها " مبتدأ مؤخر . ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٣٨ ، ومعاني الأخفش ٢ / ٥٢٠ ، ومعاني الفراء ٣ / ٢١٦ .

(٥) البيت من الطويل وهو لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ص ١٨٢ ، التصريح ١ / ١٥٧ ، المقاصد النحوية ١ / ٥١٨ ، بلا نسبة في أوضح المسالك =

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا .:. مقالة لهبيّ إذا الطير مرّت

وهم يعربون (خبير) مبتدأ و" بنو " فاعلا مرفوعاً سد مسد الخبر

والذي عليه الجمهور أن ذلك لا يجوز لأن اسم الفاعل لا يسوغ له العمل إلا في موضع يسوغ فيه وقوع الفعل ، ولذلك منع النحويون أن يقال : هذان ضاربٌ زيدا وتاركه ، إذا أردت أن أحدهما يضربه والآخر يتركه لأنه لا يجوز أن يقع الفعل في موضعه ، لا تقول : هذان يضرب زيدا ويتركه ، وأنت تريد أن أحدهما يضربه والآخر يتركه .

الرابع : أن يكون زمنه للحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملا على المضارع ، والمضارع بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كان بمعنى الماضي لا يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبه له معنى لا لفظاً ، فلا تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمس ، بل يجب إضافته فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمس .

وأجاز الكسائي إعماله إذا كان بمعنى الماضي وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ (١) فـ " باسط " اسم فاعل بمعنى الماضي وقد جاء بعده المفعول به (ذراعيه) .

وما ذهب إليه الكسائي ضعيف لأن اسم الفاعل الذي يراد به الماضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قبيل المعني ، فلا يعطي ما أعطى المشابهُ لفظا ومعنى ، أعني الذي يراد به معنى المضارع ، كما لم يعط

= ١ / ١٩١ ، الدرر ٢ / ٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ١٥٧ ، همع الهوامع ١ / ٣١٠

(١) الكهف آية ١٨ .

الاسم من منع الصرف بعلة واحدة ما أعطى ذو العلتين ، وأيضاً فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل ، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في الإعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل .

ورُد استدلاله بالآية بأن المقصود بها حكاية الحال بدليل أن الواو فيها واو الحال .

وهذا الخلاف في عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي بالنسبة إلى المفعول به ، وأما رفعه الفاعل فالظاهر من كلام سيبويه [١] أنه يرفع الفاعل الظاهر ، المتعدي واللازم في ذلك سواء ، تقول : مررت برجل قائم أبوه أمس وبرجل ضارب أبوه أمس ، وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يرفعه وأنه صار كالفاعل ، وهو مذهب ابن جني واختاره الأستاذ أبو على الشلوبين وأكثر المتأخرين .

وإن كان الفاعل مضمرا فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وليس كما ذكر بل مذهب الجمهور ذلك ، وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يرفعه ولا يتحمله [٢] .

وإذا كان اسم الفاعل مقترناً بأل ففيه مذاهب ثلاثة :

أحدهما : مذهب الجمهور أن " أل " فيه موصولة ، ويعمل ماضيا

---

(١) الكتاب ٢ / ١٨ ، ١٩ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ والمساعد ٢ / ١٩٨ ، والمقتصد ١ / ٥١٣ ، ٥١٤ ، وناظر الجيش ٦ / ٢٧٢٤ وفي علم النحو ص ٢٤ .

وحالا ومستقبلا نحو : أنا المكرم خالدا أمس والضارب بكرا اليوم والمقابل عمرا غدا ، وعلى هذا لا يجوز تقديم معموله عليه .

الثاني : ذهب قوم منهم المازني [١] والرماني [٢] إلى أنه لا يعمل حالا ولا مستقبلا وإنما يعمل ماضيا ، وحملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدره إلا بالذي فَعَل ، فقال : هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً ، ومما لا يكون فيه إلا الرفع : أعبد الله أنت الضاربه ؟ لأنك إنما تريد معنى : أنت الذي ضربه [٣]

وقال بعد هذا الباب بأبواب يسيره : هذا بابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى .... قولك : هذا الضارب زيدا ، فصار في معنى : هذا الذي ضرب زيدا ، وعمل عمله [٤] .

والجواب : أن سيبويه لم يتعرض للذي بمعنى المضارع لأنه قد صح له العمل دون الألف واللام ، فعمله عند اقترانه بهما على معنى الذي أحقُ وأولى ، ولو لم يكن إعمال الذي بمعنى المضارع مسموعا عند وصل الألف واللام لوجب الحكم بجوازه للعلة السابق ذكرها في الرد على الكسائي ، فكيف وقد ثبت إعماله في القرآن العزيز وغيره ؟ .

---

(١) رأي المازني في شرح الأشموني بحاشيه الصبان ٢ / ٤٤٧ .

(٢) مذهب الرماني في التذييل والتكميل ٤ / ٨١٨ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦ / ٢٧٢٤ ، والمساعد ٢ / ١٩٨ .

(٣) الكتاب ١ / ١٣٠ .

(٤) الكتاب ١ / ١٨١ ، ١٨٢ .

فمن إعماله في القرآن العزيز قوله تعالى ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ (١) ، ومن إعماله في غير القرآن قول الشاعر (٢) :

وأنا المنعمـــون إذا قـــدرنا .:. وأنا المهلكـــون إذا أتينـــا

وأنا الشاربون الماء صفوا .:. ويشرب غيرنا كدرا وطينا

الثالث : ذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل وأن أل ليست موصولة بل هي معرفة كهي في الغلام والرجل وأن ما انتصب بعده ليس مفعولا بل هو منتصب على التشبيه بالمفعول به ، وأصحابه يقولون : إن قصد بـــ أل العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به وإن قصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل (٣)

الرابع : ذهب قوم إلى النصب بفعل محذوف بعد ما قرن بـــ أل من اسم فاعل أو مصدر (٤) وكل ذلك تكلف لا حاجة إليه .

---

(١) الأحزاب آية ٣٥ .

(٢) البيتان من الوافر وهما لعمرو بن كلثوم في شرح معلقته ص ١٠٨ ، وشرح ناظر الجيش ٦ / ٢٧٢٥ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٨١٨ .
الشاهد : إعمال اسم الفاعل المقترن بأل .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ٩١ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٣ .

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش ٦ / ٢٧٢٦ .

المبحث الرابع

اســـم المفعـــول

اسم المفعول وهو ما صيغ للدلالة على الحدث ومفعوله .

ويصاغ من الفعل المبني للمجهول ، فيأتي من الثلاثي على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر .

ويعمل اسم المفعول عمل الفعل الذي لم يسم فاعله ، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله ، فكما تقول : ضُرب الزيدان : تقول : أمضروب الزيدان ، وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر ، نحو المعطي كفافاً ، فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل ، وكفافا المفعول الثاني .

ويشترط في إعماله ما شرط في إعمال اسم الفاعل ، فإن كان بالألف واللام عمل مطلقا ، وإن كان مجردا منهما اشترط لإعماله أن يكون زمنه للحال أو الاستقبال وأن يعتمد على ما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله كقولك : حضر المنصور أخوه أمس أو الآن أو غدا ، وقولك : هل مطرود المعتدون الآن أو غدا ؟ وما منصور الظالمون .

ويجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعا به نحو قولك : زيد مضروبٌ عبدُه أو : زيد مضروبُ العبدِ ، فيضاف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً به ، ومثل هذا : الورع محمودٌ مقاصدُه أو : الورع محمودُ المقاصد .

ويجوز في نحو هذا وجه ثالث عند قصد الثبوت والدوام بالوصف ، وهو النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة وذلك نحو قولك : هذا مضروب أبوه ، أو : مضروب الأب ، أو مضروب أبا . والإضافة إلى المرفوع لا تجوز في اسم الفاعل إلا إذا قصد به الثبوت والدوام فلا يصح أن تقول : مررت برجل ضارب الأب بكرا ، وأنت تريد : مررت برجل ضارب أبوه بكرا ، وما قصد به الثبوت نحو : طاهر قلبه . طاهر القلب . طاهر قلباً " (١) .

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٣ / ١٢١ . ١٢٢ . وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦ / ٢٧٦٦ وحاشية الصبان ٢ / ٤٥٦ . وفي علم النحو ٢ / ٣٠ . ٣١ .

المبحث الخامس

أســـــماء الأفعـــــال

أسماء الأفعال هي ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق ، وصه بمعنى اسكت ، وأوّه بمعنى أتوجع " [١]

ويثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال ، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ، وهيهات زيد بمعنى بعُد زيد ، ففي صه ومه ضميران مستتران كما في اسكت واكفف وزيد مرفوع بـــ هيهات كما ارتفع بـــ بعُد . وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك كـــ دراكِ زيداً أي أدركه ، وضراب عمرا بمعنى اضربه ، ففي دراك وضراب ضميران مستتران وزيدا وعمرا منصوبان بهما [٢] .

وتزاد الباء في معمولها كثيراً نحو عليك به ، لضعفها في العمل ، فتعمد بحرفٍ عادته إيصال اللازم إلى المفعول [٣] .

وأسماء الأفعال على ثلاثة أنواع :

الأول : ما سُمّيَ به الأمر وهو الغالب وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [٤] أي : الزموا شأن أنفسكم ،

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٣٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٣) شرح الرضي ٣ / ١٦٧ .

(٤) المائدة آية ١٠٥ .

وقول الشاعر [١] :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها .:. بله الأكفَّ كأنها لم تخلق

الثاني : ما سمي به الماضي وهو أكثر مما سمي به المضارع ، ومثال ذلك قول الشاعر [٢] :

فهيهات هيهات العقيق ومن به

وهيهات خلٌّ بالعقيق نُواصلُه

قوله [٣] :

شتان هذا والعناق والنَّوْمْ .:. والمشرب البارد في ظل الدَّوْمْ

---

(١) البيت من الكامل وهو الكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٦ / ٢١١ ، ٢١٤ ، والدرر اللوامع ٣ / ١٨٧ ، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٢٥ ، والتصريح ٢ / ١٩٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥١ .
الشاهد قوله : بله الأكف " حيث يجوز نصب الأكف على أن " بله " اسم فعل ، وجره على أنها مصدر بمنزلة قولك " تَرْكَ الأكف ، ورفعه وهو شاذ على أنها اسم استفهام بمنزلة كيف وما بعدها مبتدأ وهي خبره .

(٢) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ص ٩٦٥ ، والخصائص ٣ / ٤٢ ، والدرر ٥ / ٣٢٤ ، والتصريح ١ / ٣١٨ ، ٢ / ١٩٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٧ ، ٤ / ٣١١ ، وبلا نسبة في سمط اللآلئ ص ٣٦٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٢ .
والشاهد : قوله " هيهات " وهو اسم فعل ماضي بمعنى بعد .

(٣) البيت من الزجز وهو للقيط بن زرارة في الأغاني ١١ / ١٣٥ ، وخزانة الأدب ٦ / ٢٨٤ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٥ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤ / ٣٧ ، ٦٨ ، وشرح الشذور ص ٣٥٣ .
الشاهد قوله : " شتان " وهو اسم فعل ماض بمعنى افترق .

ويجوز زيادة " ما " قبل فاعل شتان كقول الشاعر [١] :

شتان ما يومي على كورها .:. ويوم حيَّانَ أخي جابر

الثالث : ما سمي به المضارع نحو أوّه بمعنى أتوجع وأفْ بمعنى أتضجر وبعض العلماء يسقط هذا القسم ويفسر هذين بمعنى توجعت وتضجرت [٢] .

---

(١) البيت من السريع وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٧ ، وإصلاح المنطق ص ٢٩٢ وخزانة الأدب ٦ / ٢٧٦ ، ٣٠٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٠٦ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٧ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤ / ٦٨ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٣ .
والشاهد قوله : " شتان ما يومي ويوم حيان " فـ " شتان " اسم فعل ماض بمعنى افترق ، وقد رفع فاعلا كما كان يرفعه فعله " افترق " وزاد " ما " بين اسم الفعل وفاعله .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٥١ - ٣٥٤ .

المبحث السادس

أحـــرف النـــــداء

النداء في اللغة : الدعاء بأي لفظ كان ، وهو مأخوذ من نَدَي الصوت بمعنى بَعُدَ ، ومنه فلان نَدِيُّ الصوت أي بعيده . أو مأخوذ من قولهم نَدِيَ صوته بمعنى حَسُنَ .

واصطلاحا : طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر ، والمراد بالإقبال : ما يشمل الإقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الإجابة كما في نحو يا الله " (١) .

ولا يخلو المنادى من أن يكون مندوبا أو غيره ، فإن كان غير مندوب فإما أن يكون بعيدا أو في حكم البعيد كالنائم والساهي أو قريبا فإن كان بعيد أو في حكمه فله من حروف النداء : " يا وأي وآ وهيا " وإن كان قريباً فله الهمزة ، نحو : أزيدُ أقبل ، وإن كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله " وَا " نحو وا زيداه ، وا ظهراه ، و" يا " أيضاً عند عدم التباسه بغير المندوب ، فإن التبس تعينت " وا " وامتنعت " يا " (٢) .

والمنادى مفعول في المعنى لأنه مدعو ، فيستحق النصب لفظا إن كان معرباً قابلاً لحركة الإعراب كـ يا عبد الله ، وتقديرا إن كان مبنيا أو معربا غير قابل لحركة الإعراب كـ يا زيد ويا فتى ويا أخي .

---

(١) ينظر لسان العرب ٦ / ٤٣٨٨ (ندي) ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩٧ ، ومعجم المصطلحات النحوية ص ٢٢٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

واختلف في ناصبه على قولين :

أحدهما : أن حرف النداء هو العامل في المنادى النصب لأنه ناب عن الفعل فعمل ، والذي يدل على أن العمل لحرف النداء دون الفعل المحذوف ؛ أن ما حذف فيه الفعل إذا ظهر الفعل لم يتغير المعنى وأنك لو أظهرت " أنادي أو " أدعو " لتغير المعنى وصار خبرا ، وأن العرب قد أوصلت حروف النداء إلى المنادى تارة بأنفسها وأخرى بحرف الجر وذلك نحو : ويا زيد ويا لزيد ويا بكر ويا لبكر ، ومنه قول الشاعر [١] :

يا للرجال ليوم الأربعاء أما .:. ينفك يُحْدِثُ لي بعد النُّهى طَرَبَا

فالجار والمجرور في موضع نصب كما كانا كذلك في : خَشَنْتُ بصدر زيد وجئت زيدا وجئت إليه وسميته زيدا وسميته بزيد [٢] .

ومما يدل أيضا على أن العمل لحرف النداء أنهم أمالوه وحروف المعاني لا تمال لأن الإمالة تصريف .

وممن ذهب إلى هذا القول ابن جني[٣] ، ولم يستبعده الرضي لأن حرف النداء يمال إمالة الفعل [٤] .

---

(١) البيت من البسيط وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩١٠ ، ومجالس ثعلب ص ٤٧٤ ، وللحارث بن جلزة في ديوانه ص ٦٣ ، ولسان العرب (لوم) وللحارث بن خالد في المقتضب ٤ / ٢٥٦ ، وبلا نسبة في سر الصناعة ص ٣٢٩ .

(٢) ينظر شرح اللمع للعكبري ١ / ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧ / ٣٥٣١ ، وشرح المفصل ٨ / ٦ .

(٣) الخصائص ٢ / ٢٧٧ .

(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ٣١٣ .

وأجيب عما استدل به أصحاب هذا القول بأن أحرف النداء تمال للنيابة عن الفعل في المعنى وليس في العمل ، ومثله إمالة " بلى " لما جاز حذف الفعل بعدها أمالوها وإن لم تكن عاملة بالإجماع .

وأما حرف الجر فلا نسلم تعلقه بـــ " يا " بل بالفعل المحذوف ، ولأن المنادى ينصب مع حذف النداء ، ولو كان الحرف هو الناصب لم يجز حذفه والنصب بغير عوض ، لأن الحرف ضعيف فلا يعمل محذوفا من غير عوض بخلاف الفعل " (١) .

ثانيهما : أن المنادى منصوب بفعل مضمر تقديره أنادي أو أدعو أو أريد ، وهذا الفعل لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء ولجعل العرب حرف النداء كالعوض منه ، وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار ، ولاسيما قصد الإنشاء فإن الاهتمام به في غاية الوكادة لأن إظهار " أنادي " ونحوه يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء ، والغرض على السامع بأنه منشئ له والإضمار معين على ذلك ، فكان واجبا مع كون الحرف كالعوض منه ، فلم يجمع بينهما كما لم يجمع بين العوض المحض والمعوض منه .

وممن ذهب إلى هذا القول سيبويه (٢) ، وابن الحاجب (٣) ، والجرجاني (٤) ، وابن يعيش (٥) ، وابن مالك (٦) وهو صريح كلام

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ٧ / ٣٥٣١ .
(٢) الكتاب ١ / ٢٩١ ، ٢ / ٩٧ ، ١٨٢ .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٥١ .
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٥٣ .
(٥) شرح المفصل ١ / ١٢٧ .
(٦) شرح التسهيل ٣ / ٢٤٢ .

المبرد حيث قال : " واعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه علي الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك : يا عبد الله ، لأن " يا " بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ، لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا فإذا قلت : يا عبد الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك [١] .

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٠٢ ومع وضوح كلام المبرد هذا فإن بعض العلماء كابن يعيش ١ / ١٢٧ ، والرضي ١ / ٣١٣ والعصام في شرحه للكافية ص ٩٦ نسب له القول بأن حرف النداء هو الناصب للمنادى .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المخلوقات ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعـــــد

فإنه لما كان لكل بحث نتيجة وفائدة فإنني أدون هنا أبرز النتائج التي أسفر عنها البحث :

١ – أثبتت الدراسة أن النيابة أعم من التعويض والحمل والتضمين ، فالنيابة تدخل الأسماء والأفعال والحروف والحركات ، أما الحمل فلا يدخل إلا الفعل والحرف ويكون في العمل فقط ، وأما التضمين فيدخل أقسام الكلمة الثلاثة إلا إنه لا يدخل قسمين مختلفين ، فلا يوجد اسم يتضمن معنى فعل وبالعكس ، أما النيابة فيوجد اسم ينوب عن فعل ، والتعويض لا يدخل من أقسام الكلمة إلا الحرف فقط .

٢ – أن حرف العلة لا يحذف من الفعل للجازم إلا إذا كان متأصلاً ، فإن كان مبدلا من همزة لا يحذف إن كان الإبدال بعد دخول الجازم ، وإن كان الإبدال قبل دخول الجازم جاز الوجهان من الحذف والإبدال .

٣ – أن ما ذهب إليه الفارسي من أن الأفعال الخمسة معربة ولا إعراب فيها مردود ، لأنه لا دليل له على دعواه ، ولأنه لابد للإعراب من علامة تدل عليه .

٤ – أن اسم " لا " النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالما يجوز

فيه النيابة وعدمها فيجوز بناؤه على الكسر نيابة عن الفتح ، ويجوز بناؤه على الفتح ، وبكل ورد السماع .

٥ – أن ما ذهب إليه المبرد من أن المثنى وجمع المذكر السالم إذا وقع واحد منهما اسما لـــ " لا " النافية للجنس يكون معربا ضعيف، لأنه لو صح هذا للزم الإعراب في " يا زيدان ويا زيدون " والإجماع على عدم إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في باب النداء .

٦ – أن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ينبغي ألا يتوسع فيها ولا يمتنع منها وإنما تكون على حسب الأحوال الداعية إليها والمسوغة لها مع الحفاظ على المعنى المراد .

ثبت أهم المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

١ - أدب الكاتب . تأليف / أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ، شرحه وكتب حواشيه وقدم له الأستاذ / علي فاعور ، ط : دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .

٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلس المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة أ . د / رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م . .

٣ - الأزهية في علم الحروف . تأليف / علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

٤ - الأشباه والنظائر للسيوطي . تحقيق / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥ .

٥ - الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق د / عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .

٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف . تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر .

٧ - أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك . لجمال الدين عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ ومعه مصباح السالك إلي أوضح المسالك . تأليف بركات يوسف هبود . راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه / يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٨ - الإيضاح في شرح المفصل . لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ تحقيق الدكتور / موسى بناي العليلي - إحياء التراث الإسلامي - العراق .

٩ - بدائع الفوائد . لابن قيم الجوزية ، دار الكاتب العربي - بيروت .

١٠ - البرهان في علوم القرآن . للإمام / بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار التراث - القاهرة

١١ - تأويل مشكل القرآن . لابن قتيبة ، شرحه ونشره / السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٢ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . لأبي البقاء العكبري ، تحقيق / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - دار المغرب الإسلامي ١٩٨٦ م .

١٣ - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . لأبي حيان الأندلسي حققة أ . د / حسن هنداوي - دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

١٤ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري وبهامشه الشيخ يسن بن زين الدين دار إحياء الكتب العربية عيس البابي الحلبي وشركاه القاهرة لاط لات

١٥ - التوطئة في النحو . لأبي علي الشلوبين .....

١٦ - الجمل في الأبواب النحوية . للدكتور / عوض إسماعيل عبد الله

١٧ - الجني الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د / فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

١٨ - حاشية الحضري على شرح ابن عقيل .....

حاشية الدسوقى على مغني اللبيب . للشيخ / مصطفي محمد عرفه الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ ، ضبطه ووضع حواشيه / عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٩ - حاشية الصبان على شرح الأشموانى على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه وخرج شواهده / إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى .

/ ٢٠ - الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين إعداد هادى عطية مطر ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢١ - خزانة الأدب ولب لسان العرب . تأليف / عبد القادر بن

عناية – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

٣٧ – شرح الكافية . للعصام ، دار الطباعة العامرة – استانبول – تركيا ١٣١٢ هـ .

٣٨ – شرح الكتاب . لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ تحقيق د/ رمضان عبد التواب الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ .

٣٩ – شرح اللمع . صنفه / ابن برهان العكبري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، حققه الدكتور / فائز فارس – السلسلة التراثية – الطبعة الأولى – الكويت ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٤٠ – شرح المفصل . لابن يعيش ، عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – القاهرة

٤١ – شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن علي ابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار ، إشراف الدكتور / إميل بديع يعقوب

٤٢ – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . لابن هشام ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور / إميل يعقوب . دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .

٤٣ – شرح شواهد المغني . للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، منشورات مكتبة الحياة – بيروت .

٤٤ – شرح عمدة الحافظ وعده اللافظ . لجمال الدين محمد بن

مالك ، تحقيق / رشيد عبد الرحمن العبيدى - نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية - الطبعة الأولى ١٩٧٧م

٤٥ - شرح كافيه ابن الحاجب . تأليف / رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق / أحمد السيد أحمد - المكتبة التوفيقية .

٤٦ - صحيح البخاري . تأليف / الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، راجعه وضبطه وفهرسه الشيخ محمد علي قطب والشيخ هشام البخاري ، المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٤٧ - علل النحو . تأليف / أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، تحقيق / محمود محمد نصار ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

٤٨ - الفصول الخمسون . بن معط زين الدين أبي الحسين .....

٤٩ - في علم النحو . للدكتور / أمين علي السيد

٥٠ - الكتاب - كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى .

٥١ - كتاب المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة والإعلان العراقية - دار الرشيد ١٩٨٢ م .

٥٢ - كشاف اصطلاحات الفنون . تأليف الشيخ العلامة / محمد ابن علي بن علي بن محمد التهانوني الحنفي المتوفى سنة ١١٥٨ هـ . وضع حواشيه / أحمد حسن بسبح ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٥٣ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . تأليف / أبي القاسم الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، رتبة وضبطه صححه / محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٥٤ - لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، دار صادر - بيروت - طبعة دار المعارف - القاهرة .

٥٥ - المبسوط في القراءات العشر . لأبي بكر أحمد بن الحسين ابن مهران .....

٥٦ - المسائل الحلبيات . لأبي على الفارسي ، تحقيق د / حسن هنداوي القلم بدمشق - ودار المنار - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٥٧ - المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح منقح مصفى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل ....

٥٨ - معاني الحروف . لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني

المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق / عبد الفتاح شلبي - دار النهضة - القاهرة ١٩٧٣ م .

٥٩ - معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف ، دار سرور .

٦٠ - معاني القرآن للأخفش . سعيد بن سعده البلخي المجاشعي . دراسة وتحقيق الدكتور / عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٦١ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية . للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

٦٢ - المعجم المفصل في النحو العربي . إعداد الدكتورة / عزيزة فوال بابتي ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٦٣ - المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية . إعداد / إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٦٤ - المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية . لمحمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب - دار صادر - بيروت .

٦٥ - المقتضب . صنعه / أبي العباس محمد بن يزيد المبرد .

تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٦٦ - المقرب ومعه مُثُل المقرب . تأليف / أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضري الأشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، وتحقيق وتعليق / عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض . دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٦٧ - موسوعة النحو والصرف . إعداد الدكتور / إميل بديع يعقوب ، دار العلم للملايين - الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .

٦٨ - نتائج الفكرة في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ ، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام .

٦٩ - النشر في القراءات العشر . تأليف الحافظ / أبي الخير محمد محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري . المتوفي سنة ٨٣٣ هـ ، أشرف علي تصحيحه / علي محمد الضباع دار الكتب العلمية - بيروت .

٧٠ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق / أحمد شمس - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
التمهيد	١
الفصل الأول : النيابة عن الحركة .	٦
المبحث الأول : ما ينوب عن السكون	٦
المبحث الثاني : ما ينوب عن الفتحة	١٣
المبحث الثالث : ما ينوب عن الكسرة .	٢٠
المبحث الرابع : ما ينوب عن الضمة .	٢٢
الفصل الثاني : ما ينوب عن الحرف .	٢٤
المبحث الأول : ما ينوب عن أحرف العلة	٢٤
المبحث الثاني : نيابة حروف الجر بعضها عن بعض .	٢٨
المبحث الثالث : نيابة إذا الفجائية عن الفاء .	٣٧
الفصل الثالث : النيابة عن الاسم .	٣٩
المبحث الأول : النائب عن الفاعل .	٣٩
المبحث الثاني : ما ينوب عن المفعول المطلق .	٥٠
المبحث الثالث : ما ينوب عن الظرف .	٥٥
المبحث الرابع : ما ينوب عن الضمير .	٥٩
الفصل الرابع : ما ينوب عن الفعل .	٦٢
المبحث الأول : المصدر	٦٢
المبحث الثاني : اسم المصدر .	٦٨
المبحث الثالث : اسم الفاعل .	٧١

المبحث الرابع : اسم المفعول .	٧٩
المبحث الخامس : أسماء الأفعال .	٨١
المبحث السادس : أحرف النداء .	٨٤
الخاتمة	٨٨
ثبت المراجع	٩٠
فهرس الموضوعات .	١٠٠